

A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.45
23 November 1992

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والأربعين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥:٠٠

(سورينام)

السيد ناندو

الرئيس :

(نائب الرئيس)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤] (تابع)

(ا) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحاضر ضمن مسلسل الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

نظراً لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ناندو (سورينام) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

المبدأ ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

(١) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/47/374)

(ب) مشروع قرار (A/47/L.9/Rev.1)

السيد كارهيلو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مازالت هناك

تحديات خطيرة تواجه استخدام السلمي للطاقة النووية . وقد أصبح منع انتشار الاملاحة النووية أكثر تعقيداً . وازدادت الطلبات على فئات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي نفس الوقت ، هناك إدراك متزايد للمشاكل القائمة في ميدان السلمية النووية .

لقد تعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتحمل عبء عمل متزايدًا في وقت تتضاءل فيه مواردها المالية . ويبدو وفق بلادي أن ينهي المدير العام وموظفيه على العمل الممتاز الذي قاموا به في ظل ظروف قاسية .

تتفق فنلندا مع وجهة النظر التي أعرب عنها المدير العام بأنه ينبغي النظر في مزيج برامج الوكالة في مجاله في ضوء التطورات الأخيرة . وهذا الإجراء من شأنه أن يمكن من تنقيح أولويات الوكالة .

إن أهم مساعي جار داليما في ميدان السلامة النووية هو إعداد اتفاقية دولية . فاستخدام الطاقة النووية الآمن والمستقر والحسن الادارة سيظل أحد المصادر الأساسية للطاقة في فنلندا . بيد أن السلامة النووية ليست مسألة وطنية فحسب ، بل أنها موضوع يشير القلق الدولي المشروع بغض النظر عن الحدود . ويعد التوصل إلى اتفاق مبكر حول الاتفاقية إنجازاً كبيراً .

تختلف الآراء حول المضمون والبطاق الدقيقين لاتفاقية ، لكن المصالح الأساسية مشتركة . وإن جوهر هذه الاتفاقية يتضمن ، في رأي فنلندا ، أن يتمثل في الالتزام

حتى الان ، كان العمل الخاص بالاتفاقية يتناول محطات الطاقة النووية المدنية ، إذ يبدو أن هذا النهج يوفر أفضل الامكانيات لحرار التقدم السريع . مع ذلك ، فإن إدارة التغويات المشعة والتخلص منها ، بما فيها التغويات الناجمة عن الاستخدام العسكري للطاقة النووية يولدان شواغل متصلة بالسلامة أيضا . ولئن كان من المهم في هذه المرحلة أن تركز على المحطات المدنية ، فإن المسؤولية الدولية عن التخلص من التغويات المشعة ، بما فيها تلك الناجمة عن التطبيقات العسكرية ، يجب أن تتغلب في الاتفاقية المقبلة .

ونلاحظ بارتياح أنه قد تم الاعتراف بمشروعية هذه الشواغل ، على سبيل المثال ، في الفريق العام المسلم النموذج في مجلس دول بحر البلطيق ، وهو تجمع حكومي دولي يضم فنلندا وكل الدول الأخرى المشاطئة لبحر البلطيق وهيئة الجماعات الأوروبية .

ولئن كان من الحيوي إثبات اتفاقية السلامة في وقت مبكر ، فإن هناك مهام أكثر إلحاحاً في المستقبل القريب . إن سلامة المعاملات القديمة في أوروبا - الشرقية والوسطى أمر يبعث على بالغ القلق . ولا بد من بذلك كل جهد لتحسين سلامة المعاملات المعرفة للخطر لحين إغلاقها .

وتشترك المنظمات الفنلندية بالفعل في هذا العمل سواء على نحو شدائدي أو متعدد الأطراف . وفنلندا تشعر بالقلق ، بصفة خاصة ، حيال بعض المفاعلات في الاماكن المجاورة لها في منطقة سانت بيتر سبيرغ وفي شبه جزيرة كولا .

ووفقاً لاتفاق تم بين السلطات الفنلندية والسلطات الروسية المختصة ، ميـقـوم الخبراء الفنلنديـون بالمساعدة في وضع خطة لتحسين السلامة النـووية لـلـمـفـاعـلات الروسـيةـةـ في المـدـاـطـقـ المـجاـوـرـةـ لـفـنـلـنـدـاـ . وـقـدـ اـمـتـهـنـتـ فـنـلـنـدـاـ أـكـثـرـ منـ مـلـيـونـ دـولـارـ حـتـىـ الـآنـ فـيـ هـذـاـ التـعـاـونـ . وـفـيـ إـطـارـ هـذـاـ التـعـاـونـ مـيـقـومـ الـمـرـكـزـ الـفـنـلـنـدـيـ لـلـسـلـامـةـ الـإـشـاعـيـةـ بـتـزوـيدـ مـحـطـاتـ الـقـوـىـ الـنـوـويـةـ فـيـ سـوـمـنـوـفيـ بـورـ وـشـبـهـ جـزـيرـةـ كـوـلاـ بـخـدـمـاتـ مـحـطـاتـ الـاتـصالـاتـ الـسـلـكـيـةـ وـالـأـمـلـكـيـةـ التـابـعـةـ لـلـمـنـظـمةـ الـدـولـيـةـ لـلـاتـصالـاتـ الـبـحـرـيـةـ بـوـاسـطـةـ السـوـاتـرـيلـ (ـانـسـارـسـاتـ -ـ مـيـ)ـ . إـنـ تـبـادـلـ الـمـعـلـومـاتـ عـلـىـ نـحـوـ أـكـثـرـ سـرـعةـ وـشـمـوـلاـ فـيـ حـالـةـ حدـوثـ طـبـارـعـ مـسـائـلـةـ تـخـدمـ مـصـلـحةـ الـجـمـيعـ .

ومن شأن التقدم المحرز في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح - بما في ذلك التوصل إلى بروتوكول لشبونة بشأن التنفيذ المتعدد الأطراف لمعاهدة تخفيض الأسلحة...
الهجومية الاستراتيجية والحد منها (امتارات) ، وما لحقه من تعهدات بنزع السلاح الانهارادي من الولايات المتحدة وروسيا - أن يعزز احتمالات تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى . ونحن نرحب أيضا بالتعاون بين روسيا والولايات المتحدة فيما يتعلق بالاستخدام التجاري للبيورانيوم الروسي المخصب بدرجة عالية في انتاج الكهرباء ، نظرا لأن هذا البيورانيوم يصبح فائضا من خلال عملية تفكيك الرؤوس الحربية .

إن إيقاف انتشار الأسلحة النووية يعتبر المهمة الرئيسية لاطراف معاهدة عدم
الانتشار . وهو يمثل المسعى المشترك لجميع الدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة
الذرية . وهدف فنلندا في مؤتمر عام 1995 لمعاهدة عدم الانتشار هو تمديد هذه
المعاهدة الى ما لا نهاية .

وترحب فنلندا - بوصفها من المؤيدين بقوة لمعاهدة عدم الانتشار - بانضمام الصين وفرنسا رسميا الى المعاهدة . ومازالتنا نحث كل البلدان التي لم تصبح حتى الان اطرافا في المعاهدة على الانضمام إليها حتى نعطيها طابعا عالميا بحلول وقد تمديدها في عام 1995 . ونرحب باتفاقات الضمانات الجديدة ، وخصوصا مع جنوب افريقيا ، والارجنتين ، والبرازيل ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وسوريا .

ويسبب وضع الدول الاعضاء في كومشولت الدول المستقلة شاغلا خاما . ونلاحظ ممتع
الارتياح انضمام أوزبكستان وأذربيجان إلى معاهدة عدم الانتشار مؤخرا كدول غير حائزة
للأسلحة النووية . كما أن التزادات التي قطعتها بييلاروس وأوكرانيا وكازاخستان على
نفسها في هذا الصدد يجعلنا نتوقع انضمامها إلى المعاهدة في وقت ليس ببعيد . وقد
أخذنا علما مع الارتياح بالبيانين اللذين أدلت بهما في اللجنة الأولى مؤخرا بييلاروس
 وأوكرانيا ، وأكديتا فيهما من جديد على عزمهما الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار في
 المستقبل القريب جدا .

وإذ ننتقل إلى مسألة تنفيذ قرارات مجلس الأمن……ن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١)
و ٧١٥ (١٩٩١) فلا بد لنا من أن نشير على المدير العام للأوكلية وموظفيه للمعنى
الممتاز الذي أنجزوه في ظل ظروف كثيرة ما كانت بالغة الصعوبة . ونحن على يقنة متسقة
إن المهام الأساسية المتبقية سيتم الانطلاق بها بمنتهى الطريقة التقديرية وبنتعاون طيباً مع
اللجنة الخامة التابعة للأمم المتحدة .

لقد أدت حالة العراق الى إلقاء الضوء على أوجه قصور خطيرة في نظام
الضمادات الحالي . ومما يبعث على القلق أن نلاحظ أنه في حين أن الوكالة الدولية
للطاقة الذرية قد أدت واجباتها على نحو كامل طبقاً للقواعد والممارسات القائمة ،
فقد كان من الممكن على الرغم من ذلك أن ينخرط العراق في أنشطة واسعة الخطأ
تستهدف صنع أسلحة نووية . وعلاوة على ذلك ، لم يكن هناك أي تأكيد عن إمكانية
اكتشاف حقيقة تلك الأنشطة لو أن عمليات التفتيش استمرت على نحو المذكور .

ونلاحظ بارتياح أن العمل قد بدأ لتعزيز نظام الضمانات . ويتعين ، في رأيهما ، تمكين الوكالة من أن تستخدم بشكل كامل الولاية المنوطة بها في النظام الأساسي وفقاً لـ... حتى اتفاقات الضمانات إذا ما اقتضت الظروف ذلك .

(السيد كارهيلو ، فنلندا)

ومن الخطوات الهامة التي اتخذت صوب تعزيز نظام عدم الانتشار إعلان ٢٧ بلدا ، بما في ذلك فنلندا ، اتباع المبادئ التوجيهية المتلق عليها بشكل عام فيما يتعلق بعمليات نقل المعدات والمواد النووية ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيا المتعلقة بها في صادراتها النووية . وقررت هذه البلدان أيضا أن تطبق منذ صدور ذلك الإعلان ما يسمى بمبدأ الضمانات ذات النطاق الكامل كشرط لإمداداتها النووية ، وهذا المبدأ ما فتئت فنلندا تدعو إليه مع عدد من البلدان الأخرى منذ وقت طويل .

في الآونة الأخيرة أصبحت فنلندا عضوا في مجلس مسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وسوف تكون الموضوعات التي نوقشت في هذا البيان شواغلنا الرئيسية خلال فترة عضويتها في ذلك المجلس . وينبغي الوكالة أن توافق على تعزيز نظام الضمانات ، وإعطاء زخم للسلامة النووية المحسنة ، وتبسيط تنظيمها حتى تبقى على أهميتها وفاعليتها من حيث التكلفة في المستقبل أيضا . ونحن على ثقة من أن الوكالة مستعدة من مواجهة هذه التحديات الجديدة للحقيقة الجديدة .

السيد فلوزوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن تقرير

الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩١ والبيان المضمون الذي ألقاه السيد هانز بل يكن ، اللذين يقدمان معلومات عن أنشطة الوكالة خلال عام ١٩٩٢ ، يتيحان لي فرصة طيبة كي أثني على الدور الإيجابي الذي تضطلع به الوكالة في زيادة تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ولكي أؤكد على إيمانها في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي .

ترحب بولندا بالانضمام الذي تم مؤخرا إلى معاهدة عدم الانتشار من جانب كل من جمهورية جنوب إفريقيا والمدين وفرنسا ، وكذلك بالمعاهدات التي قطعتها على نفسها وأوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان بالانضمام إلى المعاهدة في المستقبل القريب، كدول غير حائزة للأسلحة النووية . ومما يشجع المصدر أيضا أن البلدان الرئيسية في أمريكا اللاتينية تتخذ الآن الخطوات النهائية في عملية إدخال معاهدة تلاتيلوكو في حيز التنفيذ . ويمثل وجاء كوريا الشمالية بالتزامها الخام بإبرام اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطوة أولى في الاتجاه الصحيح . كما أن تعاون سلطات كوريا الشمالية مع فرقه التفتيش حتى الآن أمر ينبع الترحيب به .

وفي الشرق الاوسط ، لا نزال نشهد عملية تجري تحت إشراف الأمم المتحدة لـ إزالة الأعمال التحضيرية السرية لتطوير القدرة على إنتاج الأسلحة النووية . وفي هذا السياق نود أن نلاحظ مع التقدير الاجراءات الحازمة التي تتبعها الوكالة المعنية حيال عدم امتثال العراق للتزاماته بعدم الانتشار النووي . ونحن نشيد بالوكالة بشكل خاص لجهودها فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع . ونؤيد بشكل خاص الشرط الذي يقتضي بأن يقدم العراق إعلاناً كاملاً و شاملًا ببرنامجه النووي السادس . الوكالة .

وتولي بولندا أهمية قصوى لتعزيز نظام الضمانات الدولية ، الذي يعد أساساً لنظام عدم الانتشار بهجمه . ولذلك فإننا نرحب بالتأكيد الذي أعلنته الدول الأعضاء في الوكالة في المؤتمر العام الذي عقدته الوكالة في الشهر الماضي عن تصميمها على مواصلة جهودها من أجل تعزيز فعالية وكفاءة ذلك النظام . وتعديل القرارات التي اتخذتها مجلس محافظي الوكالة والتي تقضي بأن تقدم الدول الأعضاء في الوكالة معلومات عن عمليات نقل المواد والمعدات النووية التي تقوم بها كل منها إسهاماً قيماً في نظام الضمانات .

وأود أن أنتوه هنا في هذا الصدد بالأنشطة الجديرة بالاشادة التي تتطلع بها لجنة زانغر وفريق موردي المواد النووية والتي تتركز على المبادئ التوجيهية لعمليات نقل المواد النووية .

إننا نعتقد أن التغيرات المؤاتية في البيئة الدولية ينبغي أن يعبر عنها على نحو مناسب في قرارات المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ . وينبغي لهذه القرارات أن تعزز المعاهدة وتزيد من تدعيمها ، وأن تؤدي بشكل خاص إلى تمديد صريانها إلى ما لا نهاية .

وتظل السلامة من الأخطار النووية أحد أكبر شواغلنا . إن بولندا تؤيد جميع الجهود الدولية الهادفة إلى تحسين مستوى معايير السلامة للمنشآت النووية القديمة التي لا تزال تعمل في أوروبا الوسطى والشرقية . وإننا نرحب بالمساعدة المقدمة في هذا المجال من جانب البلدان الحائزة على تكنولوجيات نووية متقدمة ونأمل أن يعمل تطبيقها على تخفيف الخطر على الحياة والصحة والبيئة . إننا نتضم إلى الآخرين في الحث على الاستمرار في الأعمال المعنية باتفاقية السلامة النووية والإسراع بها .

إن بولندا تلتزم التزاماً تاماً بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة النووية . ونحن لا نشاطر ونقدر تقديرًا عاليًا الأهداف السامية للوكالة فحسب ، مثل منع انتشار الأسلحة النووية ، وإنما أيضًا نعمل معًا ونستفيد من ذلك التعاون في مجالات عملية متعددة ، مثل حفظ الأطعمة ، والطب وحماية البيئة . إن تطبيق الطاقة النووية بغية خفض إطلاق ثاني أوكسيد الكربون وأوكسيد النيتروجين في الفضاء وتنقية غاز العوادم بالشعاع الإلكتروني كانت كلها من المساهمات الأخيرة التي أسممت بها الوكالة في برنامجنا الخام بحماية البيئة .

إن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي انعكست تماماً في تقرير مديرها العام وبيانه ، تستحق كامل تقديرنا . ولهذا السبب أيضًا نؤيد مشروع القرار الوارد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

السيد ديانوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أن وفد بلغاريا ينضم إلى الوفود الأخرى التي أعربت عن تقديرها للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد هانس بليكن ، على بيانه الشامل والمفصل وعلى التقرير السنوي الذي قدمه عن عمليات الوكالة في ١٩٩١ .

إن بلغاريا بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين ، كانت دائمًا مؤيدًا نشطاً للوكالة التي لا تزال تحتفظ بأهميتها الحامضة بالنسبة للمجتمع الدولي . وفي الحالة الجديدة التي تسود العالم ، توافق الوكالة الاضطلاع بدور هام في تعزيز السلم والامن العالميين وفي النهوض بالتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . إن المدير العام وموظفيه يستحقون الثناء على جهودهم التي لا تكل وتفانيهم الشخصي في

مهمة تكثيف الوكالة بهدف مواجهة التغيرات الاصامية والاستجابة الكافية للتحديات الجديدة لعصرنا .

ويرى وفد بلغاريا أن التقرير السنوي للوكالة هو محاولة ناجحة لتقديم تحليل شامل ومتوازن فعلاً لأنشطة الوكالة في ١٩٩١ . ويدلل التقرير بوضوح على أن الوكالة وامتلاك الأفضلية بمسؤولياتها كما نص عليها نظامها الأساسي وكما وردت في قرارات المؤتمر العام ومجلس الإدارة .

وشاركت بلغاريا بصفتها نائبة لرئيس مجلس الإدارة ، في عملية الدراسة المفصلة واعتماد المقررات ذات الصلة بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الفترة التي شملتها تقريرها . إن وفد بلادي يؤيد هذا التقرير ، بوصفه يعبر عن جهود الوكالة لتعزيز أنظمة الضمانات الخامة بها ، وتحسين نطاق وفعالية نظامها الخامس بالسلامة في الأخطار النووية وبرامج التعاون النووي ، ولتصبح مصدراً رئيسيًا للمساعدة التقنية للدول الأعضاء . وعليه ، أود أن أعرب عن التأييد القوي لوفد بلادي لمشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 بشأن التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٩١ ، الذي عرضته استراليا أمر نيابة عن عدد من المشاركين في تقديمها ، بما فيهم بلغاريا .

وتولي بلغاريا أهمية خاصة لبرامج الوكالة الخامة بتطوير المعايير وتوفير المساعدة في ضمان السلامة ضد الأخطار النووية والإشعاعية . وهذا يتمشى مع التزام الدول المشاركة في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا كما نصت عليه مقررات هلسنكي لعام ١٩٩٢ ، للعمل على دعم برامج التعاون التقني للوكالة الهادفة إلى تعزيز السلامة ضد الأخطار النووية . ونعتبر أن المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة باستمرار ضرورية من أجل مساعدة البلدان النامية ، فضلاً عن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ، في اكتساب المعرفة الضرورية ودعم برامجها الوطنية .

بعد أن قلت ما قلته ، لا يسعني إلا أن أتشاطر القلق الذي أعرب عنه في تقرير الوكالة بشأن انخفاض عدد التعهدات المستهدفة لصندوق التعاون والمساعدة التقنية . وبالرغم من الزيادة التي طرأت على القيمة الإجمالية للموارد ، فإن النسبة المئوية من الهدف التي تم الوفاء بها عن طريق التعهدات قد انخفضت من ٨٣٪ في المائة

إن بلغاريا تقدر تقديرًا كبيرا العمل الذي قامت به الوكالة الدولية للطاقة في تنفيذ مشروعها الخام الذي أنشئ لمعاينة الطراز الاقدم من المفاعلات ذات التصميم السوفيياتي - WWER440 نموذج ٢٣٠ - والذي يحتاج بصورة واضحة إلى بعض التحسينات فيما يتعلق بالسلامة من الأخطار النووية . وكما انعكس في التقرير السنوي ، قامت الوكالة في ١٩٩١ ، بموجب هذا المشروع بإجراء استعراض للمفهوم الذي يقوم عليه هذا النوع من محطة توليد الطاقة النووية . وقد أشار هذا الاستعراض إلى الفروقات القائمة بين مختلف محطات توليد الطاقة النووية التي من هذا الطراز ، وقد عمل ذلك على تأكيد أهمية القيام بإعمال بعثات استعراض محددة للمحطة في عدد من بلدان أوروبا الشرقية المعنية .

وبموجب هذا المشروع قامت ببعثات فريق استعراض السلامة التشغيلية بمهامها في محطة توليد الطاقة النووية في كوزلودوي ، في بلغاريا ، ولاسيما في وحداتها الأربع WWER-440/230 . وبالرغم من أن جميع مفاعلات كوزلودوي ليست من نوع مفاعل تشيرنوبيل ، فإن هذه الوحدات الأربع تتطلب المزيد من التحسين إذا كان لها أن تفي بالمعايير النووية الارفع المطبقة في أوروبا . إن الوحدتين الآخريتين في هذه المحطة هما من طراز مختلف - WWER-1000 - وهو ليس فقط مفاعلاً نووياً أقوى ، بل أيضًا أكثر أمناً ويمكن التعويل عليه بصورة أفضل . ولقد قامت ببعثات إضافية تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية باستعراض تدابير السلامة الخامنة بمحطتنا لتوليد الطاقة النووية فيما يتعلق بالمخاطر الناشئة عن الزلازل ، وشددت على الإسراع في وضع تصميم يمهد للزلازل وعلى ضعف الهياكل أثناء الزلازل والعناصر الهامة للسلامة .

وفي ضوء نتائج بعثات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اتخذت الحكومة البلغارية اجراءات محددة وتبذل حاليا جهودا جادة لتنفيذ توصيات خبراء الوكالة. ونحن مصممون علىبذل قصارى جهدنا لتحسين السلامة النووية في محطة الطاقة في كوزلودوي ، على الرغم من حقيقة أنه نتيجة لندرة الموارد المالية قد يسبب هذا الاجراء بعض المعوقات بالنسبة للاقتصاد ، فضلا عن بعض التوتر الاجتماعي بسبب التخفيضات في البرامج الأخرى التي تتبعها الحكومة .

إن الخطوات التي اتخذتها حكومة بلادي تضمنت ، في جملة أمور ، عددا من الاجراءات الجذرية ، مثل الإغلاق المؤقت لمعظم وحدات المفاعل في محطة الطاقة النووية في كوزلودوي لإجراء التحسينات الازمة الموصى بها . وتلتقت بلغاريا لهذا الفرض معايدة من الرابطة العالمية للمشغلين النوويين ومن مختلف السلطات والجمعيات النووية الوطنية التي طورت مشاريع محددة لتحسين تشغيل المفاعلات بطريقة جذرية. كما قدمت المجموعة الأوروبية والبنك الدولي دعما ماليا قيما للغاية .

وأود بالنيابة عن حكومة بلادي أن أعرب عن امتنان بلغاريا العميق للحكومات والمنظمات الدولية التي ساعدت بلادي في هذا الشأن . ونأمل أن يستمر هذا النوع من التعاون في المستقبل . وهدفنا هو ضمان السلامة لجميع المنشآت النووية في بلغاريا ، من أجل حماية السكان والبيئة ، بما يتفق مع الالتزامات ذات الصلة على النحو الوارد في قرارات هلسنكي لعام ١٩٩٢ .

ونعتقد أنه يمكن بالتنفيذ الدقيق لميثاق الطاقة الأوروبي تغيير حالة الطاقة على المدى الطويل في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية تغييرا كبيرا نحو الأفضل . إن العمل على إعداد اتفاقية للسلامة النووية الجاري حاليا في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية له أهمية بالغة لتحسين ملامة محطات الطاقة النووية مع مراعاة الاحتياجات المحددة للبلدان المعنية. وإن نتائج المؤتمر المعنى بأمان القوى النووية ، الذي استعرض مسائل السلامة على المستوى التقني وعلى مستوى تقرير السياسة وصاغ توصيات قيمة فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذ في المستقبل ، توفر مصدرا توجيهيا آخر مفيدا في هذا المجال .

وأود أن أشير مع التقدير إلى أن المساعدة الثنائية المقدمة من مجموعة السبعة ومجموعة الأربعة والعشرين وبرامج الدعم التي بدأ بتنفيذها لجنة المجموعات الأوروبية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، جارية بالفعل . وقد ركزت البرامج حتى الآن على التحليل والتشاور والتدريب ، ولكننا نأمل في تحقيق مشاركة أكبر في حل مشاكل نفط السلامة النووية ، وذلك من مجال توفير المعدات اللازمة وضمان الدعم المالي الملائم .

ونحن نفهم أنه نظراً لنطاق هذه المسألة وتعقيدها ، قد يلزم أيضاً تنفيذ برنامج عمل متعدد الأطراف لتعزيز المساعدة الثنائية الجارية . ونود أن نلاحظ بمفهـة خاصـة الدور الـهام الذي تقوم به بالـ فعلـ اللـجـنةـ الـأـورـوـرـبـيـةـ فيـ هـذـاـ الشـأنـ ،ـ وهـيـ المسـؤـلـةـ عنـ تـنـسـيقـ المسـاعـدـةـ التـقـنـيـةـ التـيـ تـقـدـمـهـاـ مـجـمـوعـةـ الـأـرـبـعـةـ وـالـعـشـرـينـ لـاغـرـاضـ السـلـامـةـ النـوـوـيـةـ +ـ وـالـتـنـتـيـمـ وـفـقـاـ لـمـشـورـةـ الـوـكـالـةـ الـدـولـيـةـ لـلـطـاـقـةـ الذـرـيـةـ -ـ الـدـوـلـ اـورـوـبـاـ الوـسـطـيـ وـالـشـرـقـيـةـ .

ويـشارـطـ وـفـدـ بـلـادـيـ الرـأـيـ بـاـنـ التـقـدـمـ فـيـ تـحـسـينـ السـلـامـةـ النـوـوـيـةـ لـلـمـفـاعـلـاتـ العـاـمـلـةـ فـيـ اـورـوـبـاـ الـوـسـطـيـ وـاـورـوـبـاـ الشـرـقـيـةـ يـمـكـنـ ضـمـانـهـ عـلـىـ أـفـضـلـ وجـهـ فـيـ بـيـئـةـ مـبـنـيـ الـاـمـلـاحـ الـاـقـتـصـادـيـ النـاجـيـةـ ،ـ بـماـ فـيـ ذـلـكـ اـعـتـمـادـ مـبـادـئـ السـوقـ الـحـرـ ،ـ وـالـتـجـارـةـ الـجـرـةـ ،ـ وـتـهـيـةـ الـظـرـوفـ الـمـؤـاتـيـةـ لـلـاسـتـثـمـارـ .ـ وـبـلـغـارـيـاـ مـلـتـزـمـ بـهـذـاـ التـحـولـ وـاتـخـذـتـ بـالـفـعـلـ عـدـدـاـ مـنـ الـخـطـوـاتـ الـهـامـةـ فـيـ سـعـيـهـاـ إـلـىـ ذـلـكـ .

إن التقدم الأخير المحرز في مجال نزع السلاح النووي وزيادة اعتماد الأمم المتحدة على الدبلوماسية الوقائية يبرزان الشواغل المنتشرة على نطاق واسع إزاء خطر انتشار الأسلحة النووية ونظم إيمالها . ولا تزال معاهمدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهم عنصر في النظام الدولي المصمم لمعالجة هذا الخطر .

وفي البيئة الدولية الجديدة يمكن لمجلس الأمن أن يصبح محفلاً فعالاً لإتخاذ عدم الانتشار . وحيث أن مسؤوليته الأساسية تتعلق بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، فإن مجلس الأمن من حقه ، بدل ينبغي له ، أن يعتمد تدابير هدفها الأساس الحد من الانتشار وفرض جزاءات على الدول التي تنتهك الاتفاقيات الدولية .

ويحتاج المجتمع الدولي الان الى اجراء فعال من أجل ان يحمي المواد النووية ، وان يكتفى في الوقت المناسب نقل الاملاحة النووية او انتاجها سريا ومنع حدوث ذلك . وان الدور الاساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد مسلم به جيداً ويتبغي زيادة تعزيزه .

ويعتقد وفد بلادي ان التعاون النووي ينبغي ان يكون مشروطاً بالتقيد والالتزام الصارم بمعاهدة عدم الانتشار او الاتفاقيات الثنائية او المتعددة الاطراف الأخرى الملزمة بنفس القدر . وتقبل بلادي هذا الشرط بوصفه أساساً لمشاركتها في هذا التعاون .

وإن بلغاريا ، بوصفها عضواً في فريق الموردين النوويين ، تشارك في العملية الجارية لتعزيز مبادئها الارشادية لمراقبة التصدير والمكوك ذات الصلة الأخرى . واعتمدت الحكومة البلغارية قراراً بان تطبق بالكامل الترتيبات الدولية الجديدة التي وافق عليها فريق الموردين النوويين في وارسو هذا العام ، والتي تشكل الان عنصراً أساسياً في سياسة بلغاريا لمراقبة التصدير . وإن الضمانات الشاملة التي تتم شرعاً لتوريد المواد النووية تشكل جزءاً لا يتجزأ من سياسة التصدير المشتركة لجميع الدول الاعضاء في فريق الموردين النوويين . ونأمل أن تحدو الدول الأخرى حذونا قريباً . وتعتقد بلغاريا أن قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على القيام بوظائفها القانونية ينبغي تعزيزها . ويجب أن تحمل الوكالة على جميع الموارد اللازمة لتعزيز نظام ضماناتها ، واجراء عمليات تفتيش استثنائية وإحالة قضايا الانتشار غير المحسومة الى مجلس الأمن .

وقد أشار السيد هانس بليكس في بيانه أمام الجمعية يوم أمس الى أن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكد حق الوكالة في إجراء عمليات تفتيش استثنائية عندما تكون هناك أسباب تدعو الى الاعتقاد بأن المنشآت والمواد التي كان يجب أن يعلن عنها على النحو الواجب لم يعلن عنها . وأننا نتفق مع المدير العام بأن المعلومات التي تقدمها الدول التي يجري تفتيشها ، في إطار نظام الضمانات الجديدة الذي يجري اعداده في الوكالة ، يجب استكمالها ببيانات إضافية من الدول الأخرى .

وفي هذا السياق ، نرى أن الاجراءات التي تقوم بها الأجهزة الرئيسية للوكالة لتنفيذ مفهوم تقديم تقارير عالمية فيما يتعلق بمصادرات وواردات المواد النووية ، والمخزونات ، والمعدات النووية والمواد غير النووية الأخرى ذات الصلة ، تستحق التشجيع الكامل والتطوير .

وتحب بلغاريا بالقرارات التي اتخذتها الوكالة مؤخرًا لتعزيز نظام ضماناتها . ويضرر وفد بلادي أن يلاحظ أيضًا أن هناك إشارة في محلها إلى هذه القرارات واردة في مشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 بشأن تقرير الوكالة .

إن نتائج عمليات التفتيش التي قامت بها اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والتي أثبتت عدم امتثال العراق لتعهداته بموجب اتفاق الضمانات بمقتضى مفاهدة عدم الانتشار ، متكون تحذيرًا في أوانه بالعواقب الخطيرة التي سيعين على من ينتهك عدم الانتشار مواجهتها في المستقبل . وهذه نقطة أساسية أيضًا بالنسبة للمجالات الكيميائية والبيولوجية وتكنولوجيا القذائف التي لها نفس القدر من الأهمية .

لقد أيدت بلغاريا القرار الذي أصدره المؤتمر العام السادس والثلاثون للوكلالة والمتعلق بعدم امتثال العراق للتزاماته بالضمانات . إن بعض الصيغ في هذه القرارات وجدت طريقها إلى مشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 المقدم إلى الجمعية العامة . وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود النشطة التي يبذلها المدير العام والعاملون معه في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) وبخاصة الكشف عن المعدات والمواد التي يمكن استخدامها لصنع الأسلحة النووية ، وتنميرها أو جعلها غير ضارة .

في الختام ، أود مرة أخرى أن أؤكد تأييد بلغاريا القوي للوكلالة الدولية للطاقة الذرية . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن اسهام الوكالة في ضمان استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وتأمين التشفيل المستقر لنظام عدم الانتشار النووي ينبغي أن يلقى التأييد الذي يستحقه من المجتمع الدولي كله . واسترشادا بتلك الاعتبارات ، سيموت وفد بلادي لصالح مشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية السنوي لعام ١٩٩١ .

السيد بورافكين (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد قيل مرارا من هذه المنصة أن سنة ١٩٩٢ تمثل معلما في العديد من الجوانب . وهناك أملا في أن يشار إليها وبشكل متكرر على أنها سنة تغيرات سياسية هامة عديدة أتاحت للبشرية فرما لم يسبق لها مثيل في التطور السلمي والتفاهم المتبادل والتعاون البناء .

وبالنسبة للوكلالة الدولية للطاقة الذرية ، هناك حقيقة إضافية تجعل من سنة ١٩٩٢ سنة ذات أهمية خاصة هي أنه منذ نصف قرن وقع حتى أدى إلى إنشاء تلك المنظمة : أول تفاعل نووي متحكم فيه . ذلك الانجاز حدد بدرجة كبيرة مصير البشرية ووفر لها فرما عديدة ، ولكن في الوقت نفسه فرض عليها أصعب التحديات التي كان يمكن ، إن لم تواجه ، أن تحول إمكانيات الذرة الهائلة إلى هر مروع وتهديد للحياة على الأرض .

وليس هناك ما يشير الدهشة في ذلك ، لأن أي إنجاز علمي لا يكون نعمة إلا إذا كان لفائدة البشرية وتعزيز الرفاه الإنساني . والمساعدة على استخدام الطاقة الذرية لنفع البشرية هي المهمة السامية التي أوكلت إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ونحن نود أن نؤكد هذا اليوم . إن مدى الاضطلاع بهذه المهمة السامية الموقعة بها للغاية هو ، في رأينا ، المعيار الذي يمكننا أن نقييم به عمل الوكالة .

إننا في بيلاروز - وقد أصبحنا بحكم مصيرنا رهائن لتجربة تشيرنوبيل المروعة ، التي نتجت في نهاية الأمر عن إهمال إجرامي للحياة البشرية ، أعلى قيمة على الأرض - نود أن نركز انتباها على جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الحماية輻射的 .

وفي هذا الصدد ، نعرب عن تاييدنا الكامل لأنشطة الوكالة الرامية إلى استكمال استعراض معايير السلامة الأساسية للحماية輻射的 . وإن صياغة واعتماد نسخة جديدة من تلك المعايير على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لجمهورية بيلاروز ، وبخاصة في ضوء الاصحاحات الحالية التي يجري ادخالها في برنامج دولتنا للحد من آثار تشيرنوبيل .

إننا نشعر بالامتنان للوكالة والمنظمات الدولية الأخرى والدول فرادى لتنفيذ برامج محددة في الحماية輻射的 تؤثر بشكل مباشر على صالح مكان بيلاروز . وفيما يتعلق ببرنامج تشيرنوبيل الدولي ، تحدث ممثلو بيلاروز بشكل متكرر عن الطبيعة الخلاقية التي تتسم بها نتائج ذلك البرنامج . وأود أن أؤكد أن رأينا لم يتغير بمرور الوقت ، بل على العكس من ذلك ، إن اقتناعنا بمحنته ازداد رصدا . ولابد لنا أن نلاحظ بقلق وأمن أن البيانات الاحصائية حتى اليوم ، بما في ذلك تلك المستقاة من مصدر رسمي مثل منظمة الصحة العالمية ، تشير جميعا إلى انتشار مرض الأورام خلال فترة ما بعد حادثة تشيرنوبيل في الأقاليم المتاثرة ، وبخاصة بين الأطفال . ويكتفي ذكر حقيقة واحدة : أن مرض أورام الغدة الدرقية بين الأطفال الآن بلغ ٢٢ مثلاً لما كان عليه الحال قبل خمس سنوات .

لقد أظهرت مأساة تشيرنوبول للعالم كله أنه لا يمكن حتى للبلد الذي لا يملأ محطات لتوليد الطاقة الكهربائية أن يبقى آمنا من خطر محتمل أو واقع إذا كان لدى دول أخرى محطات ذرية لتوليد الطاقة الكهربائية بجوار حدوده . ولذلك فإننا نهتم بشكل خاص بتوسيع نطاق برنامج الوكالة للسلامة في جميع أنواع المنشآت النووية ، وبخاصة المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية . ونرى أن هناك ما يبرر اعتبار المسائل المتعلقة بالسلامة النووية مسائل ذات أولوية ، وبخاصة لأن الحوادث في المحطات النووية لتوليد الطاقة لا تزال لسوء الحظ مستمرة . وأخر تلك الحوادث وقع الأسبوع الماضي في محطة "إغنالينا" لتوليد الكهرباء ، وهي قريبة جدا من بيلاروس . في عام ١٩٩١ ، كما نرى من تقرير المدير العام ، تلقى نظام المعلومات التابع للوكالة ١٣٩ تبليغا بحوادث مختلفة وقع في منشآت نووية . إن الاحصاءات مشيرة للقلق الشديد .

إن جمهورية بيلاروس تؤيد تاييضا شابتا إنشاء نظام ملزم للسلامة النووية . ونؤيد الجهد الحالي المبذولة تحت رعاية الوكالة لوضع اتفاقية دولية بشأن الموضوع . ان ابرام الاتفاقية سيتيح لنا فرصة فريدة لاعتماد نهج دولي متفق عليه رسميا لجميع جوانب هذه المشكلة .

وإن الامتداد المنطقي للجهود الرامية إلى تعزيز النظام الدولي للسلامة النووية يمكن أن يكون معاهادة دولية للتحقق بشأن إنهاء انتاج المواد الانشطارية التي يراد استخدامها لاغراض عسكرية . وإن ابرامها سيؤدي إلى إنشاء نظام تحقق إضافي للرؤوس والمواد النووية .

إننا نشاطر المجتمع الدولي القلق بشأن مشاكل رصد الأسلحة النووية ، بما في ذلك الأسلحة الموجودة في بلدان كومونولث الدول المستقلة ، ونتخذ الآن خطوات للعمل على الا تكون هناك أية شواغل فيما يتعلق ببلدنا . لقد سحبنا جميع الأسلحة التكتيكية من أراضي بيلاروس ، وتعهدنا بسحب الأسلحة الاستراتيجية أيضا .

(السيد بورافكين ، بيلاروس)

وفي جمهوريتنا ، تم إنشاء جهاز وطني فعال هو وكالة الرقابة الذرية الصناعية التابعة للدولة لمنع انتشار المواد النووية . إلا أنها لا تزال بحاجة إلى اتخاذ تدابير تشريعية وأخرى لتحديد المعايير وإقامة الهياكل الإدارية والتنظيمية الازمة في المجال النووي ، وسنكون ممتنين لـ الوكالة الدولية للطاقة الذرية لـ معايدة تقديمها في هذا الصدد .

لا يزال وقد جمهورية بيلاروس يلتمن نهجاً منا إزاء برامج التعاون العلمي والتكنولوجي التي تستلزم إعادة توزيع الموارد وفقاً للأولويات المتغيرة . ونؤيد فكرة تجديد خطط التعاون العلمي والتكنولوجي دورياً على أساس المشاورات فيما بين الدول الأعضاء وأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونؤكد على ضرورة إيلاء الاهتمام لاستمرار إعطاء أولوية خاصة للمشاريع المتمللة بالاشارة المترتبة على كارثة تشيرنوبيل .

لقد احتفلت جمهورية بيلاروس مؤخراً بالذكرى الأولى لتمتعها بالسيادة . إن المرحلة الأولى من تنميتنا المستقلة تجري في ظل خلفية أزمة اقتصادية حادة . وكان على شعب بيلاروس أن يفطّل بمهمام في نهاية المطاف زادت من حدتها مأساة تشيرنوبيل . وتبذل حكومتنا جهوداً مكثفة لتحسين حياة الأفراد في المناطق المتضررة . وكرس قدر هائل من الموارد المادية والتكنولوجية لبناء مشاريع إسكان فيما يسمى بالمناطق النظيفة لإيواء أولئك الذين اضطروا إلى إخلاء منطقة الخطير . وأرمينا معايير أكثر صرامة من المعايير المعتمدة في بلدان أخرى فيما يتعلق بالنويديات المشعة في الأغذية . وتم تحسين أسلوب تنظيم الرعاية الصحية والانتاج الزراعي في المناطق الملوثة . ويجري العمل على تحسين طرق إبطال مفعول المواد النووية ودفن النفايات المشعة والمنتجات المستعملة في إبطال مفعول تلك المواد .

إلا أن الخبرة المكتسبة من الجهدات التي تبذل على المستوى الوطني أوضحت بجلاء أنه لا يمكن التعامل مع الآثار المترتبة على كارثة نووية إلا من خلال التعاون الدولي الفعال . ونود أن نعرب عن امتناننا العميق لكل الدول والمنظمات التي شاركت في هذا التعاون ، ونأمل أن يستمر ذلك وأن يتعزز . وأود أن أؤكد من جديد أن ذلك لمن يكون في صالح مستقبل شعبنا فحسب بل أيضاً في صالح مستقبل البشرية جماء .

السيد نجلي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اضطاعت

الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام الماضي بأنشطة ترمي إلى توسيع نطاق نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات التابع للوكالة . وقد أسممت الوكالة إيماناً كبيراً في هذا المجال . ومما يستوجب التقدير الخاص هنا انضمام فرنسا والصين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مما يعني أن جميع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن أصبحوا أطرافاً في تلك المعاهدة . كما نقدر انضمام دول البلطيق وما أعلنته حكومات أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان عن عزمها على الانضمام كدول خالية من الأسلحة النووية . إن تحول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى معاهدة عالمية أمر يتصبّب بأهمية حيوية بالنسبة لكل الدول في هذا الكوكب ومكانها . وإننا نناشد كل البلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٥ . وترى حكومة الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية أن من الضروري تمديد مدة صلاحية هذه المعاهدة بغير شروط وعدم تحديدها بعد عام ١٩٩٥ . ونتوقع من جميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تفي بالتزاماتها ، ومن الدول التي لم تبرم بعد اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك دونما إبطاء .

لقد لاحظت الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية بارتياح التعاون بين جنوب إفريقيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ اتفاق الضمانات . وتتوقع أن تنفذه جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالكامل . ونقدر أيضاً حقيقة إبرام اتفاق للضمانات من جانب موريانا ، وان اتفاق ضمانات آخر يجري العمل على تنفيذه من قبل الجزائر .

إننا مصممون على التهوض بالتدابير الرامية إلى تحسين رقابة الصادرات النووية ، بما في ذلك تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج . ونؤيد اقتراح أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعي إلى الإبلاغ عن نقل المواد والمعدات النووية على المعهد العالمي . ونحن نقدر بالغ التقدير الجهود التي بذلها المدير العام للوكالة وأفرقة التفتيش في العراق والرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

وتحتاج الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية تأييداً تاماً قرارات الهيئات التابعة للوكالة بشأن تحسين فعالية نظام الضمانات وزيادة الاستخدام الفعال للمواد التي تقدمها الدول الأعضاء . ونقدر العمل المنجز من جانب أمانة الوكالة وهيئاتها في هذا المجال . ولا بد من زيادة الجهود الرامية إلى تحسين فعالية الضمانات ولا بد ، في ذلك الإطار ، من زيادة اتساقها في الاستفادة من قدرات الفريق الاستشاري الدائم لتطبيق الضمانات والاقتراحات المقدمة من قبل الدول الأعضاء في هيئات الوكالة المختصة .

وفي هذا الصدد ، يود وفد تشيكمولوفاكيا أن يذكر بالاقتراح الداعي إلى تنفيذ ما يسمى بنظام الضمانات البديل الذي أعد بالتعاون مع جمهورية النمسا وقدمه أحد ممثلي تشيكمولوفاكيا في دورة اللجنة الجامعية للمؤتمر العام للوكالة الذي عقد هذا العام . ويرى الخبراء التشيكوسلوفاكيون أن تنفيذه قد يؤدي إلى زيادة فعالية نظام الضمانات وتقليل نفقاته على حد سواء . ويمنع هذا الاقتراح على تنفيذ عناصر جديدة لضمانات الأنشطة النووية مع التقيد بالمتطلبات الجديدة بموجب نظام الضمانات التابع للوكالة . وسيتم تغطية التكاليف إلى حد كبير عن طريق الوفورات التي يحمل عليها من خلال ترشيد نظام الضمانات القائم والمعقد للغاية . وإننا نرى أنه من الضروري تحسين نظام الضمانات ، في هذا الوقت الذي نشعر فيه بالحاجة إلى تعزيز النظام والذي ندرك فيه أيضاً عدم كفاية الموارد المتاحة ، الاهتمام على النحو الواجب بهذا الاقتراح .

شة مجال آخر من أنشطة الوكالة الرئيسية يحظى باهتمام بالغ منا هو الطاقة النووية وسلامتها . إن الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، بوصفها دولة ذات برنامج نووي كبير نسبيا يرتكز حتى الان على المفاعلات السوفياتية الصنع من طراز WWER تقدر بالغ التقدير الاهتمام الذي أولته الوكالة لتحسين مستواها التكنولوجي وسلامتها النووية . كما ان بعض الخبراء التي تم ايفادها وتلك التي يجري النظر في ايفادها ، والأنشطة التي نفذت في إطار البرنامج المعتمدة من قبل الوكالة موضع تقدير بوصفها دعما قيما لاقتاصدنا الوطني ، واننا لا ننطر إلى ذلك من وجهة نظر فنية بحثة وإنما أيضا من وجهة النظر المتعلقة بمصداقية الطاقة النووية وقبولها لدى الجمهور بمفهوم عامة .

إن تشيكوملوفاكيا تتصرف انطلاقاً من الاستنتاجات التي توصل إليها الخبراء الرواد في اجتماعاتهم في السنوات الأخيرة ، كالمؤتمر المعني بأشد الدفيئة المعقود في تورنتو في عام ١٩٨٨ ، والجمعية الرابعة عشرة لمؤتمر الطاقة العالمي ، المعقدة في مونتريال في عام ١٩٨٩ ، والندوة المعقدة في هلسنكي في عام ١٩٩١ بشأن الكهرباء والبيئة . وبلغنا على اقتناع بأن الطاقة النووية الآمنة والمتقدمة تكنولوجيا ، أي استخدام المفاعلات النووية التي هي من أكثر المستويات التقنية العصرية تقدماً ، والتي حسمت مشاكل دورة وقودها من الناحيتين المفاهيمية والتكنولوجية ، بما في ذلك مشاكل معالجة وتصريف الوقود النووي المستهلك والنفايات المشعة ، يمثل إسهاماً ايكولوجياً . ونشهد دليلاً ملائماً على ذلك في حالة البيئة في المناطق المجاورة للمفاعلات التشيكوملوفاكية التي تعمل بالطاقة النووية في ياملوفسكي بوهونيسي وكوكوفاني من ناحية وفي منطقة حدود بوهيميا الشمالية ، برنامج الفحص الجري بحفرها المفتوحة ومفاعلاتها التي تعمل بالطاقة الحرارية من الناحية الأخرى .

وعلى الرغم مما تعلقه الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية من أعلى أولوية على هذين النوعين من أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فإننا نعتبر أن مشكلة المساعدة التقنية والتعاون مسألة هامة إلى حد كبير . ونحن ندرك أن عدم إيلاء الاهتمام الكافي لمشاكل الاحتراق في البلدان الأقل نمواً مصدر توتر وتشكّل في العلاقات بين الشمال والجنوب . ولقد قدم بلدنا المساعدة الطوعية ، من خلال عضويته في الوكالة وفي نطاق إمكانياته ، عن طريق برامج المساعدة التقنية والتعاون .

دعوني خاتماً أعبر عن ارتياحنا إزاء التقرير الخارجي بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أثناء فترة التقرير ، وأن أنقل تقديرنا إلى المدير العام للوكالة ، السيد هانز بل يكنى . وبالرغم من الأزمة المالية القائمة في الوكالة تمكّن مع زملائه من التكيف مع المهام والمتطلبات الملحة التي تطلع بها الوكالة في الوقت الحاضر . نتمنى له ولزملائه الكثير من النجاح في تأديتهم لمهامهم .

السيد باك (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)

: أود أن أنضم إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التسليم بأن الوكالة دائمة على الاطلاع ب مهمتها الرئيسية وهي الارتقاء بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية . في السنوات الأخيرة ، بذلك الوكالة جهودا مادقة لتوسيع التعاون الدولي في تسريع تطوير واستخدام الطاقة النووية التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية أشد الحاجة ، وفي تعزيز السلامة والضمانات النووية ، وفي زيادة التعاون التقني مع البلدان النامية .

إن الوكالة منخرطة في تعاون إيجابي مع العديد من المناطق والبلدان في تنفيذ اتفاق الضمانات ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، طبقا لرغبة شعوب العالم التي تريد العيش في عالم خال من الأسلحة النووية في عصر ما بعد الحرب الباردة . ونحن نقدر ذلك .

إن علاقات التعاون القائمة اليوم بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية تتطور يوميا في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية . والبيانات التقنية ومختلف أنواع المعلومات الأخرى التي توفرها لنا الوكالة بصورة منتظمة تفيدنا في بحوثنا المتصلة بتطوير الطاقة النووية وفي استخدام النظائر ، وكذلك في وضع نظام للسلامة النووية والحماية من الأشعاعات والضمانات .

وفي الدورة الثالثة للجمعية الشعبية العليا الخامسة التي عقدت في عام ١٩٧٤ ، اعتمدت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قانونا خاما بالطاقة الذرية يشكل الأساس لجميع أنشطة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وطبقا لذلك القانون ، وبالاستخدام الواسع للأشعة ذات النشاط الأشعاعي والنظائر الأشعاعية النشاط في مختلف مجالات اقتصادنا الوطني ، أجرينا بحوثا انصب على وضع خطة موجهة نحو "الاعتماد على الذات" لتطوير الطاقة النووية واستخدام الطاقة النووية في بناء الاعتماد الوطني الذي يعتمد على الذات .

(السيد براك ، جمهورية
كوريا الديمقراطية الشعبية)

وفي سياق تلك العملية ، يمثل علماؤنا وتقنيونا القدرة على بناء مفاعل رائد للطاقة الذرية وإدارته بأنفسهم مستخدمين مواردنا وتكنولوجيتنا الخامة بنا . وبتلك الخبرة يواصلون جهودهم لتشغيل محطات أكبر للطاقة الذرية بحلول أوائل التسعينات .

إن السياسة المبدئية الشابطة لحكومة جمهوريتنا تمثل في نزع الطابع النووي عن شبه الجزيرة الكورية بالتقيد المخلع بالموهل النبيلة والامداد التي حددتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ومنذ اجتماع حزيران/يونيه لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبلنا بجولتين من التفتيش المخصص من الوكالة لمرافقنا النووية . وهاتان الجولتان هما الثانية والثالثة من الجولات التفتيشية ، وقد تم الاتفاق على أنظمة المتابعة لاتفاق الضمانات النووية وتنفيذها . وحتى بعد ثلاث جولات من التفتيشات المخصصة قامت بها الوكالة لمرافقنا النووية ، زودنا أعضاء الوكالة أيضا بكل ما يلزم من أسباب الراحة لتمكينهم من تفتيش أي موقع ومنشأة ، بغير النظر عن القوائم الأولية التي قدمناها بالمرافق النووية .

وجميع هذه الحقائق تظهر أنه كلما ازدادت المرات التي تجري فيها الوكالة عمليات تفتيش للمرافق النووية لبلدنا ازداد وضوح الدليل على صلاحيات خطة حكومتنا لتطوير الطاقة النووية . وتبدلت الشكوك حول برنامجنا النووي .

وكل ما يجب القيام به لتنفيذ نزع الطابع النووي عن شبه الجزيرة الكورية هو التحقق من مركزها عن طريق تفتيش الأسلحة النووية للولايات المتحدة الأمريكية وقواعدها النووية في كوريا الجنوبية . بل إن المسألة النووية فيما يتصل بشبه الجزيرة الكورية لم تشر إلا منذ أن وزعت الولايات المتحدة الأسلحة النووية في كوريا الجنوبية . وكوننا واقعين تحت التهديد النووي المستمر يفرض علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لنزع الطابع النووي عن شبه الجزيرة الكورية بتنفيذ الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب بشأن نزع الصبغة النووية عن شبه الجزيرة الكورية .

لقد عقدت جولات عديدة من الاجتماعات للجنة الرقابة النووية المشتركة بين الشمال والجنوب ، ولكن اللجنة لم تنجح حتى الان في اعتماد قوانين التفتيش للتحقق من نزع الصبغة النووية عن شبه الجزيرة الكورية . والسبب الكامن وراء عدم تحقيق التقدم في عمل لجنة الرقابة النووية المشتركة بين الشمال والجنوب هو أن الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية تعارض إدراج الأسلحة النووية للولايات المتحدة وقواعدها النووية في اتفاق بشأن الإعلان المشترك وقواعد التفتيش . ولزيادة الطين بلة ، تحتاج على "عمليات التفتيش الخاصة" وعلى "عمليات التفتيش من نفس العدد" ، للقواعد العسكرية ، وهي القواعد العسكرية غير الخاضعة لسلطة لجنة الرقابة النووية المشتركة بين الشمال والجنوب ، التي يفترض أن تناقش في إطار اللجنة العسكرية المشتركة بين الشمال والجنوب . وبعبارة أخرى ، أنها تقوم بتعقيد وتأخير عمل لجنة الرقابة النووية المشتركة بين الشمال والجنوب .

(السيد براك ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)

إن الإعلان المشترك الخاص يجعل المنطقة لا نووية ، والمتفق عليه بين الشمال والجنوب ، لم يتم تنفيذه بسبب موقف الولايات المتحدة في الاحتفاظ بقواعدها النووية في كوريا الجنوبية وموقف كوريا الجنوبية التي لا تستطيع أن تمارس سيادتها وفضلاً عن ذلك ، فإن حقيقة أنه لا تزال توجد أسلحة نووية تابعة للولايات المتحدة في جنوب كوريا أصبحت معروفة للجميع مما يزيد من شعورنا بأنه لا بد من تنفيذ الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب الخاص يجعل شبه الجزيرة منطقة لا نووية ، على نحو عاجل .

ولهذا ، نود أن نحث سلطات كوريا الجنوبية ، إذا كانت تريد حقاً جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية ، أن تنسى بنفسها عن أي تدخل أجنبي وأن تأتي إلى طاولة التفاوض مؤيدة بإدراج الأسلحة والقواعد النووية التابعة للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية في اتفاق المتابعة للإعلان المشترك بين الشمال والجنوب الخاص يجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية ، وفي قواعد التفتيش .

ونأمل بياخواز أن تتخذ الولايات المتحدة ، وهي المسؤولة مباشرة عن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية ، التدابير المؤاتية حتى يتتسنى التفتيش على الأسلحة النووية والقواعد النووية التابعة للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية .

ونواصل بذلك كل جهد صادق للتدليل على ثبات السياسة النووية السلمية لحكومة جمهوريتنا من خلال عمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وللتعجيل بالامتناع السلمي للطاقة النووية بالتعاون التقني مع تلك الوكالة ودولها الأعضاء .

وسنكون أوفياء للتزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار ، وبصبر وإخلاص متنبئ بذلك جهوداً من أجل التنفيذ الفوري للإعلان المشترك الخاص يجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية .

السيد روبنسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)

: يود وفدي ، باسم الولايات المتحدة ، أن يعبر عن تأييده القوي لمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم ، والمتعلق بالتقدير السنوي لعام ١٩٩١

المقدم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وكما أعلنت حكومتي في مناسبات كثيرة تعدد الوكالة الدولية للطاقة الذرية منظمة بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي ، بما فيه الولايات المتحدة . وكما يتبيّن من تقريرها إلى الجمعية العامة ، لا تزال الوكالة تلعب دوراً حيوياً في النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وفي تعزيز السلام والأمن الدوليين . ونود أيضاً أن نحيي المدير العام هائز بل يكن وأمانة الوكالة على ما أبدىاه من التزام ومشاركة في افطلاعهما بالمسؤوليات القانونية للوكلة خاصة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق .

إن نظام الضمانات الغريد والواسع والفعال للوكلة يشكل الامان للتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وهو يوفر تأكيدات هامة بأن نقل التكنولوجيا النووية والمعلومات النووية لن يحول إلى الأغراف العسكرية مما يؤدي إلى تقويض السلام والاستقرار الدوليين . وفي غياب نظام ضمانات الوكالة ، ستتسود الريبة ، في التجارة النووية الدولية ، بدلاً من الثقة . وهذا بدوره يحتمل أن يؤدي إلى مناخ يسوده التوتر ، بدلاً من التعاون ، فيما بين الدول ، ويفرض قيوداً حادة على التعاون النووي الدولي .

ولأول مرة في تاريخ نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يثبتت أن دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وهي العراق - قد انتهكت اتفاق الضمانات الذي وقعته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعدم الإعلان عن أنشطتها الخاصة بالمواد النووية ، وإخضاعها لتفتيش الوكالة .

في أعقاب الصراع في الخليج ، بدأت فرق الوكالة الدولية للطاقة الذرية التفتيش على القدرات النووية العراقية ، منذ أيار/مايو ١٩٩١ ، بموجب أحكام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٦٨٧ (١٩٩١) ، الذي يستهدف القضاء على أسلحة التدمير الشامل في العراق ووسائل انتاجها واستخدامها . وبمساعدة اللجنة الخامسة للأمم المتحدة ، استجابت الوكالة بطريقة ماهرة وفعالة للتحديات التي ينطوي عليها تنفيذ مهمتها في العراق . ورغم ظروف محبطة وخطيرة في بعض الاحوال ، أبدى مفتشو الوكالة التزاماً وشجاعة برفضهم أن يصرفوا عن هدفهم . وأعلن مجلس محافظي الوكالة

في دورة خامسة في تموز/يوليه ١٩٩١ ان العراق قد انتهك اتفاق الضمانات . وادان بشدة حكومة العراق لعدم إخضاع المواد والمنشآت النووية في برنامجه السري لإثراء اليورانيوم لتفتيش الوكالة ، وأعرب عن قلقه العميق إزاء الخداع والعرقلة الواضحين اللذين يتعرض لهما مفتشو الوكالة الذين منعوا عدة مرات من الوصول إلى موقع كانوا ي يريدون التفتيش عليها . وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفقا لنظامها الأساسي ، بإحالته النتائج التي خللت إليها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . وإلى جانب إشارة أمثلة عن النطاق الحقيقى لقدرات العراق النووية ، ساعمت عمليات التفتيش هناك على تكثيف الجهد لاتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز نظام الضمانات الحالى للوكالة . ومؤخرا أكد مجلس محافظي الوكالة من جديد حق الوكالة في إجراء عمليات تفتيش خاصة في الدول الداخلة في اتفاقات ضمانات شاملة . وبالمثل ، طالب المجلس الدول الداخلة في اتفاقات ضمانات شاملة بتقديم معلومات مبكرة عن خطط تصميم مبانى المرافق النووية المزمع إنشاؤها ، وكذلك أية تعديلات على المرافق الموجودة ، بمجرد وضع هذه الخطط .

ونظر المجلس بالفعل بصورة مبدئية في اقتراحات تتعلق بالبلاغ عن المصادرات والواردات من المواد النووية ، وعن بعض المعدات والمواد غير النووية ، المضمنة بصفة خاصة لكي تستخدم في الانشطة النووية . ولا يزال الاقتراح من البنود الهامة على جدول أعمال المجلس .

وبالاضافة الى كل هذه التدابير ، توافق الامانة استعراض مبادئ الضمانات الأساسية ومعاييرها واجراءاتها لتحسين كفاءتها وفعاليتها ، وبخاصة في ضوء المطالبات المتزايدة عليها ، نظرا لاتفاقات الضمانات الجديدة . وعلى سبيل المثال ، ينظر الفريق الاستشاري الدائم للوكالة ، المعنى بتنفيذ الضمانات في مجموعة من التدابير الممكنة الأخرى لتعزيز نظام الضمانات ، وبخاصة فيما يتعلق بالكشف عن الانشطة النووية غير المعلنة .

وبالنسبة لمعاهدة عدم الانتشار ، في الوقت الذي كان العراق يتحدى فيه المعيار العالمي لعدم انتشار الاسلحة النووية ، اتخذت دول أخرى خطوات ملموسة للمحافظة عليه . وقد رحبت الولايات المتحدة بانضمام جنوب افريقيا الى معاهدة عدم الانتشار وابرامها اتفاقا شاملأ للضمانات مع الوكالة . ونحن نحيي الوكالة على جهودها المكثفة لتنفيذ اتفاق شامل للضمانات مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي تحثها على موافلة تعاونها مع الوكالة . وقد انضمت فرنسا وجمهورية الصين الشعبية ايضا الى معاهدة عدم الانتشار . ونحن نتطلع الى الابرام المبكر لاتفاقات ضمانات شاملة بين الوكالة والأرجنتين والبرازيل ، ومع الدول حديثة الاستقلال التي كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي السابق . هذه الجهود خطوات ايجابية لصالح تمديد معاهدة عدم الانتشار ، التي هي أساس النظام الدولي لعدم الانتشار .

وفيما يتعلق بالتعاون التقني ، يوضع التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٩١ مدى المساعدات التقنية التي تقدمها الوكالة للعالم النامي . إن الوكالة تساعد البلدان في جميع جوانب تطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية في الاغراض السلمية ، من عمليات تخطيط القوى النووية وتطويرها ، وادارة النفايات الى المساعدة في التكنولوجيات النووية غير المتعلقة بالقوى النووية ، بما فيها التكنولوجيات المتصلة بالانتاج

الزراعي والحيواني ، وتشعيم الأغذية ، والطب النووي وغير ذلك . وهذا دور هام لا تزال حكومة بلدي تؤيده بقوة ، ونحن نشجع الدول الأخرى الأعضاء في الوكالة أن تفعل نفس الشيء .

انتقل الآن إلى السلامة النووية والحماية من الأشعاعات . بالتمعن في منجزات الوكالة في مجال السلامة النووية والحماية من الأشعاعات ، نلاحظ باهتمام خاص المشروع الجاري تنفيذه للمساعدة الدولية في تقييم سلامة المفاعلات النووية القديمة ، والذي يركز على المفاعلات 440/230 WWER سوفياتية التصميم . وهذا المشروع سيتيح إسهاماً كبيراً في الجهد الدولي المبذول لتحسين أمان التشغيل لهذه المفاعلات . وتتطلع حكومة بلدي إلى الجهود المتواصلة للوكالة ، وبخاصة في مجال تقييم المفاعلات المهدأة بالجرافيت ..

وتتطلع الوكالة بدور رائد في وضع اتفاقية دولية للسلامة النووية . وترى حكومة بلدي من الأهمية بمكان أن يحظى هذا المكتب بتأييد واسع النطاق ، ويجب أن يركز على مفاعلاتقوى النووية ، التي تشكل أكبر الخطار على السلامة ، مع تجنب أية محاولة لاعتماد قواعد أو معايير تقنية مفصلة . فالقيمة الرئيسية لاتفاقية ما ستكون في أحکامها التنفيذية التي تنص على عقد اجتماع للأطراف ، لاتاحة استعراض دقيق فيما بينها للامتنال لمجموعة كبيرة من المبادئ الأساسية للسلامة .

وقد عقدت الوكالة مؤخراً مؤتمراً استعراضياً لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية . وقد خلص المؤتمر إلى أن الاتفاقية مناسبة ومقبولة في شكلها الحالي وأنه لا يوجد ما يبرر ادخال تعديلات على نصها أو مرافقاتها . وعلى الرغم من أن الانضمام العالمي لهذا المكتب لم يتحقق بعد ، فإن حكومة بلدي تتطلع ملتزمة بتحقيق هذه الغاية . وختاماً ، تود حكومة بلدي أن تشيد بالوكالة على إسهامها القيم في السلم والأمن والرفاه على الصعيد الدولي . وتعتهد الولايات المتحدة بتقديم دعمها المستمر لجهود الوكالة .

السيد أديكانى (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد

نيجيريا أن يعرب عن ارتياحه للتقرير السنوي لعام ١٩٩١ للوكلالة الدولية للطاقة الذرية (A/47/374) ، عن أنشطة الوكالة . ونحن نحيي المدير العام على بيانه الذى

أوضح فيه التحديات التي يتبعين أن تواجهها الوكالة في عالم يتغير بسرعة .

والبيوم ، تتضمن هذه التحديات دور الوكالة في تعزيز التعاون الدولي في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية . ويسمدنا أن نلاحظ أن أنشطة الوكالة في العام الماضي في مجال التطبيقات النووية كانت تتابع بنشاط ، وأن استخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة ، والطب والصناعة ، استمر في التنامي بناء على احتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها .

وفي القارة الافريقية ، هناك اعتراف عام الان باشر المساعدات التي تقدمها الوكالة في مجال البحث عن حلول دائمة للمشاكل الغذائية في القارة . وقد حثت المؤتمر العام في دورته الأخيرة الوكالة على تكثيف تعاونها مع وكالات الامم المتحدة الأخرى ، مثل منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وكذلك الفريق الاستشاري الدولي المعنى بتشريع الاغذية ، بغية اعداد مشروع مفصل يهدف الى مساعدة البلدان النامية في تطبيق التشريع التجاري للأغذية .

وبالنسبة لبلدى كا إسهام الوكالة في تدريبه الوطنية عن طريق برامجها التعاقدية للمساعدة التقنية والابحاث ، ولا يزال ، مصدر ارتياح لنا . ونلاحظ ، على سبيل المثال ، الاشر الكبير الذي تحقق بالانتهاء مؤخرا من إنجاز أربعة مشاريع تشمل مجالات المختبرات العلمية النووية والتقنيات التحليلية النووية والقياس المناعى الشعاعى في مجال الانتاج العيوباني وتشعيب الاغذية . وفي صميم برنامج المساعدة نجد مسألة نقل التكنولوجيا والتقنيات النووية . ونأمل أن تقوم الوكالة بتكثيف برامجها التدريبية باعتباره جزءا من إسهامها في تنمية مواردنا البشرية ، حتى يتتسنى الاستفادة بالكامل من هذا النقل .

وعلى هذا الضوء ، يلاحظ وفيه بشعور من القلق الانخفاض في نسبة هذه مندوقة المساعدة التقنية والتعاون ، وفي الامهات المقدمة اليه . ولما كان قد تم الاتفاق على الهدف عن الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥ ، نرجو أن تجدد جميع الدول الاعضاء التزامها بدفع مساهماتها ، كدليل على دعمها الملموس لبرنامج الوكالة للمساعدة التقنية الذي تستمد منه البلدان النامية منافع هائلة . وينبغي تمويل برنامج المساعدة التقنية عن طريق موارد مضمونة ويمكن التنبؤ بها .

وتتمثل احدى الادوات الرئيسية للمساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة للبلدان النامية في برامجها للتعاون الاقليمي . وفي المنطقة الافريقية ، فإن الاتفاق التعاوني الاقليمي الافريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النووي يحظى بتزايد متزايد ، باعتباره أداة لتطوير الاقتصاديات الافريقية . وقد زارت عضوية الاتفاق الافريقي بمقدار ثلاثة امثال خلال العام . وسيتزايد هذا الاهتمام مع التنفيذ السريع للمشاريع ذات الاولوية العالمية التي حدتها دول الاتفاق التعاوني الاقليمي الافريقي . لذلك نأمل أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم دعم أكبر لدول الاتفاق الافريقي ، وأن تكفل البلدان المانحة تنفيذ جميع مشاريع ذلك الاتفاق .

إن بلدي يفهم دوماً أن الضمانات تشكل أحد الأنشطة الرئيسية للوكلالة وأن القيام بدور فعال في ذلك المجال أمر ضروري لتعزيز الثقة في نظام الضمانات ، ودعم نظام عدم الانتشار النووي ، وتعزيز السلم العالمي . لذلك فإننا نتابع باهتمام كبير جهود الوكالة في مواجهة التحديات الناشئة عن الانضمام المتزايد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتطبيق ضمانات الوكالة . ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الوكالة في العام الماضي استجابة لهذا الطلب المتزايد على الضمانات ، وكذلك عزمنا على استطلاع سبل إضافية من شأنها تعزيز التزاماتها بموجب الاتفاques الدولية والمتعلقة بالأطراف والإقليمية . ومن أجل الابقاء على مصداقية نظام الضمانات ، من الضروري أن توافق الوكالة الاهتداء بمبادئ الصراحة ، وعدم التمييز ، والكافية ، والفعالية بالقياس إلى التكاليف . وإذا نقترب من مؤتمر اجتماعي وتمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ ، فإن هذه المبادئ ستبين أنها لا تقدر بثمن في تأكيد المهام المناطقة بالوكالة بمقتضى المعاهدة .

ويلاحظ وفيما يلي بعض مبادئ نظام الضمانات التابع للوكلالة سبق أن اختبرت في مياق تنفيذ المدير العام للوكلالة قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٦ ألف بشأن القدرة النووية لجنوب أفريقيا . وقد قدّر وفيما يلي تقريره بشأن التحقق من اكتمال مخزون المنشآت والمواد النووية لجنوب أفريقيا . ويعتبره علامة بارزة في جهود البلدان الأفريقية المتواملة من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في قارتنا . ونلاحظ أن المدير العام ، اتساقاً وقرار المؤتمر العام في دورته الأخيرة سيواصل المساعدة في هذا المسعى .

إن التعاون بين الوكالة وجنوب أفريقيا يظل أساسياً في إزالة مجالات الشك واستعادة الثقة في الطبيعة السلمية لبرامج جنوب أفريقيا النووية . ويمكن زيادة هذه الثقة إذا ما أنشئت على وجه السرعة العملية السياسية والدستورية الراشدة ، حتى يمكن لجنوب أفريقيا الديمقراطية غير العنصرية أن تستأنف مشاركتها الكاملة في أنشطة الوكالة . لذلك نحث حكومة جنوب أفريقيا على أن تفي بالتعاون الذي وعدت به الوكالة ، وذلك عن طريق عمل ملموس في هذا الصدد .

واما مؤتمر ريو ، بما في ذلك الالتزامات بمقتضى جدول أعمال القرن ٢١ ، وكذلك الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ الموقعة في تلك المناسبة ، فقد اذن بدور هام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وسائر وكالات منظومة الامم المتحدة . ويتعين على الوكالة ان تعالج ، ضمن مسائل اخرى ، الشواغل العالمية بالنسبة لسلامة المنشآت النووية في جميع أنحاء العالم ، وذلك لتعزيز الثقة في القوى النووية . وهذا الدور يتجاوز مجرد التحقيق الدولي عن السلامة النووية ، الى تقديم المساعدة في صياغة اتفاقية بشأن السلامة النووية . وهذا يشمل تعزيز المسؤولية النووية الدولية والجمع بين اتفاقيتي فيينا وبارييس في مجال المسؤولية المدنية . ونحن نحث الوكالة على عدم التراخي في جهودها لتسهيل التعاون الحكومي الدولي بشأن هذه المسائل الهامة . كما يحدونا الامل في ان تشتراك جميع الدول الاعضاء اشتراكا فعالا في هذه الجهد لكافلة ان تكون جميع المنشآت النووية في جميع أنحاء العالم مأمونة وخاضعة لضوابط كافية ، ولا تشكل خطرا على الصحة او البيئة .

وامسحوا لي ان انتقل الى المسألة ذات الملة ، المرتبطة بتصريف النفايات النووية والمشعة . وفي حين ثقدر مساعدة الوكالة للبلدان النامية في مجال تعزيز ادارة النفايات المشعة ، عن طريق انشاء مرافق كفؤة لتصريف النفايات الناجمة عن تطبيقات النظائر المشعة في المستشفيات والمناجاة ، لا تزال حركة النفايات ذات الدرجة العالية من الاشعاع عبر الحدود تشكل مصدر قلق كبير لبلدي . ومنذ ان اعتمدت الوكالة مدونة الممارسات بشأن النقل الدولي للنفايات عبر الحدود المشعة لحدود في عام ١٩٩٠ ، ما فتئت العديد من الدول الاعضاء ، ومنها نيجيريا ، تؤكد على ضرورة ترجمة الاهداف النبيلة للمدونة الى مكمل ملزم قانونا . فالاحاديث التي وقعت مؤخرا في العالم اضفت الحاجا اضافيا على تلك الحاجة . ولا يمكن تبديد الشواغل العالمية ازاء نقل هذه النفايات عبر الحدود إلا عن طريق الصراحة والالتزامات المتعددة الاطراف . وفي الوقت ذاته ، نتطلع الى نتائج الجهد التي تبذلها الوكالة حاليا لوضع معايير لسلامة ، متفق عليها دوليا ، بالنسبة للنفايات المشعة ، الامر الذي من شأنه ان يعزز المكاسب الحالية .

يمارض هذا العام الذكرى الخامسة والثلاثين للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وعلى مدى هذه الفترة عززت الوكالة التعاون الدولي في مجال التقنيات والتطبيقات النووية ، ولعبت دورا رائدا في مجال الضمانات . ويرى بلدي ، بعد امعان النظر ، إنه لا ينفي التشدد على أي من هذين الدورين على حساب الآخر . لذلك أيدنا قرار المؤتمر العام في دورته العادية لعام 1991 ، الذي يؤكد إنه من أجل الوفاء بأهداف الوكالة :

"الابد من تحقيق توازن كاف فيما بين انشطة الوكالة الرئيسية ، مع وضع الانشطة المشمولة وغير المشمولة بالضمانات في الاعتبار بمفهوم خاصة". وقد أحرز تقدم في تنفيذ ذلك القرار . ويشجعنا إنه في القرار الاخير للمؤتمر العام ، تم التشدد مرة أخرى على تعزيز انشطة التعاون التقني للوكالة عن طريق برامج فعالة ترمي الى تحسين القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية . بيد أن هناك تحديا اضافيا لم يتحقق بشانه تقدم يذكر : وأقصد ضرورة أن يكون جهاز صنع القرار في الوكالة ، وهو مجلس المحافظين ، معبرا عن التغيير في تكوين عضوية الوكالة . فمنذ عام ۱۹۷۸ ما فتئت مسألة زيادة تمثيل منطقتين - افريقيا ، والشرق الاوسط وجنوب آسيا - تستثير باهتمام مجلس المحافظين والمؤتمر العام .

ونحن نرى أن الوكالة لا تستطيع ، ولا يجب ، أن تكون بمعزل عن تيارات الاصلاح واعادة التشكيل التي تحتاج حاليا منظومة الأمم المتحدة بأمرها . وما يجري في قارتنا من أحداث في المجال النووي ، يجعل من تمثيل افريقيا في هيئة منع السيامات هذه ضرورة ملحة .

وفي الختام ، يود وفدي أن يؤكد من جديد إيمانه بالوكالة الدولية للطاقة الذرية . لقد أسممت الوكالة ، باستجابتها على نحو خلاق للحاجات وال الأولويات المتغيرة للدول الأعضاء ، ولا سيما البلدان النامية ، في تطوير العلم والتكنولوجيا من خلال التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها . ولم تقم الوكالة فقط بتعزيز نظام عدم الانتشار ، واعادة الشقة الى نظام الضمانات ، وإنما واصلت أيضا عملها كآلية للتعاون الحكومي في مجال العلم والتكنولوجيا النووية ..

ويتحقق وفدي أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية متواصل العمل لخدمة مصالح جميع اعضائها . وأكثر ما تحتاج اليه الوكالة هو أن تبدي جميع دولها الاعضاء التزاما واضحا لا لبس فيه وارادة سياسية ، بتوفير الموارد الضرورية حتى تتطلع بالمهام الموكولة اليها بموجب نظامها الاساسي ، على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة .

السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة ثنوية عن الإسبانية) :

السيد هائز بل يكن استعراضا مفصلا للأنشطة الهامة التي اطلعت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدى العام الماضي . ويوضح البيان الذي أدلني به ، الزيادة المتنافية في المهام والمسؤوليات التي تقوم بها الوكالة والتحديات الكبيرة التي تواجهها ويعرّب وفدي ، كما فعل في السنوات الماضية ، عن اقتنائه للسيد بل يكن على ما وفره من معلومات ، ويؤكد له تأييد المكسيك الشات و المستمر لقياته وللأعمال التي تقوم بها الوكالة . ويساعدنا البيان الذي أدلني به المدير العام للوكالة ، إلى جانب تقرير الوكالة السنوي ، على تقييم أعمالها ونطاق انشطتها ومعرفة المهام التي ستواجهها من الان فصاعدا وامكانيات المتاحة لها في المستقبل .

ومما لا شك فيه أن أحدى المسائل التي يجب أن تحظى باهتمامنا في المقام الأول ، هي الحالة المالية للوكالة التي لم تنج من المصاعب التي أحاقت بهيئات أخرى متعددة الأطراف تابعة للمتظوظمة فيما يتعلق بالحصول على الموارد التي تتلزم جميعا بتقديمها في حينها وبكميات كافية . ومهما يبعث على الدهشة أن نرى أن الطلب المتعاظم على هيئات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تنفيذ إنشطة جديدة أو أكثر طموحا لم يقترن بالالتزام الضوري بتوفير الموارد لدعم تلك المسؤوليات . ونحن نشاهد بوضوح حد لذلك الوضع الذي يؤشر على مصالحنا جميعا ، ويؤدي إلى تأكيل قدرة النظام المتعدد الأطراف ككل على العمل .

وفي هذا السياق ، نشعر بالقلق لأن عقود الابحاث قد تأثرت تأثيراً خطيراً نتيجة للمماعب المالية التي تمر بها الوكالة ، كما يتضح من تقريرها . إن هذه العقود تشكل لب عمليات الوكالة في مجال النهوض بالعلم والتكنولوجيا النوويتين لحل مشكلات الدول الاعضاء ، وربما كانت من أهم الجهود التعاونية في المنظومة .

وتفعاظم مخاوفنا إذا ما أخذنا في اعتبارنا النجاحات الهامة التي حققتها الوكالة في هذا المجال من مجالات انشطتها . وتعد برامج مثل الحملة المكرمة للقضاء على الدودة الحلزونية - العالمية - الجديدة في شمال افريقيا ، وانتاج المحاصيل وحماية البيئة ، أمثلة واضحة على إمكانات الوكالة البناءة في هذا الميدان . وفيما يتعلق بموضوع الضمانات ، نقدر العمل الهام الذي ما بربحت الوكالة تضططم به . لقد كانت الجبود التي يذلتها لتنفيذ ولايتها بموجب قرارات مجلس الأمن

جدية بالثناء ، ولكننا مازلنا نرى أن هذه القرارات ذات طابع استثنائي يجب أن تكون كذلك . ويجب أن تحافظ الوكالة على ولاليتها وطابعها دون تغيير ، بوصفها هيئة تقنية ، وأن تتفادى الامطباع بصفة سياسية وتتجنب استقراء الحالات غير العادية وكأنها متسبح بمبادئ توجيهية للمستقبل .

ويود وفد المكسيك أن يؤكد أن الأمن هو مسؤولية جماعية . وهناك درسان أساميان يمكن استخلاصهما من أنشطة الوكالة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) . وكان موضوعا لحكم صدر عن مجلس المحافظين بالفعل ، هو عجز دولة عضو عن الامتثال لتعهداتها بموجب نظام الضمانات . ولكن الدرر الثاني ، وربما كان الدرر الأهم هو أن هذا الانتهاك حدث نتيجة لنقل مواد وموارد أخرى .

ولئن كنا ممتدين حقا ، في هذا السياق ، لقرارات الوكالة التي تستهدف تعزيز نظام الضمانات ، فلا يفوتنا أن نلاحظ أن هذا الحل حل جزئي لمشكلة أشد ضخامة تتطلب اهتمام الجمعية العامة . وعلينا أن ننظر مما في الأسباب الجذرية لمشكلات عدم الامتثال المحتمل ، ودعم المهام التي تستهدف تفادي حدوثها . ومثال العراق ينبغي أن يذكر الجميع بضرورة توخي الحذر في بيع أو نقل مواد أو تكنولوجيا لها القدرة على أن تستخدم لغير الأغراض السلمية .

وفي نفس الوقت ، نود أيضا أن نؤكد اقتناعنا بأن تعزيز نظام الضمانات لا يجوز أن يؤشر سلبا على الحقوق السيادية للدول . ومرة أخرى أقول إننا نعتقد أن المشكلة تستدعي الدراسة المتعمقة الأولى ، بدلا من الاكتفاء بمعالجة المشكلات عند وقوعها أو لدى وجود ذلك في حدوث انتهاك .

والقرار المعنى بتعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته ، الذي اعتمدته المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٥ أيلول/سبتمبر الماضي ، بوصفه القرار رقم Res/586 (XXXVI) GC ، ينص بوضوح على :

"إن توطيد نظام الضمانات ينبغي لا يؤدي إلى نقص في الموارد المتاحة للمساعدة والتعاون التقنيين ، كما ينبغي أن يكون مت sincا مع مهمة

الوكالة المتمثلة في تشجيع ودعم تنمية الطاقة الذرية وتطبيقاتها العملي من أجل الأغراض السلمية ، ومع نقل التكنولوجيا بصورة وافية".
وفي رأينا أن الإشارة إلى تعزيز نظام الضمانات الوارد في مشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 تعبير دقيق عن هذا الفهم .

السيد مالك (العراق) : يود وفد جمهورية العراق أن يساهم في المناقشات الدائرة في الجمعية العامة بشأن البند ١٤ من جدول الأعمال ، ذي العنوان "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" . لقد استمعنا بانتباه شديد إلى البيان الذي قدمه بعد ظهر أمس السيد هائز بليكن ، المدير العام لتلك الوكالة . ومن أجل وضع الحقائق كاملة أمام المندوبين المؤمنين في الجمعية العامة ، في موضوع امتحان العراق للاحكم الواردة بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) في الميدان النووي ، أود أن أبين ما يلي : اتخذ العراق سلسلة من الخطوات العملية لتنفيذ الأحكام التي حددتها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وسأتناول تلك الأحكام والإجراءات بالتفصيل وكما يلي :

أولاً ، دعت الفقرة ١١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) العراق بـأن يؤكد ، دون شرط ، التزاماته المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وقام العراق بتنفيذ هذه الفقرة من خلال رسالة السيد وزير الخارجية في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن ، والتي جاء فيها :

"إعمالاً لحكم الفقرة ١١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، تؤكّد الحكومة العراقية من جديد ، دون أي شرط ، التزامات العراق المقررة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨".

كما أكد العراق هذا التعبّد في رسالة السيد وزير الخارجية إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٧ تموز/يوليه ١٩٩١ ، وكذلك رسالته في ٢٨ آب/اغسطس ١٩٩١ والتي جاء فيها :

"يؤكّد العراق مجدداً التزامه التام بتعهّداته الدوليّة ، بما في ذلك معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة".

ثانياً ، طلبت الفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أن يوافق العراق على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استخدامها للأسلحة النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بما ذكر أعلاه . وقد قام العراق بتنفيذ هذا الحكم وكما يلي :

(٤) وجه السيد وزير الخارجية رسالة الى الامين العام للأمم المتحدة في ١٨ نيسان / ابريل ١٩٩١ ، جاء فيها :

"إعمالاً لحكم الفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، يوافق العراق ، دون أي شرط ، على عدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استخدامها لأسلحة النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم تتصل بما ذكر أعلاه" .

(ب) أكدت رسالة السيد وزير الخارجية الى مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 10 تشرين الاول/اكتوبر 1991 مجدداً هذا الالتزام . فقد ورد فيها : "أود أن أؤكد من جديد أن العراق قد أوقف جميع أنشطته النووية منذ أن بدء العدوان عليه ليلة 16 كانون الثاني/يناير 1991 . وبعد صدور القرار 687 (1991) ، وبموجب التزاماته إزاء القرار ، قرر العراق مغادرة البرنامج النووي" .

وأضاف السيد وزير الخارجية ، في فقرة أخرى من رسالته :
"تؤكد الحكومة العراقية مجدداً بأن العراق لم يسع إطلاقاً إلى امتلاك السلاح النووي ، وأن القيادة السياسية في العراق لم تتخذ ، في أي وقت من الأوقات ، قراراً بتوجيه الابحاث التي كان يجريها العلماء العراقيون المختصون في حقل الطاقة الذرية نحو مرحلة صنع أي هكل من أشكال السلاح النووي" .

(ج) التقى رئيس منظمة الطاقة الذرية مع رئيس فريق التفتيش النووي ديفيد كي ، ضابط المخابرات الامريكي ، في 9 آب/اغسطس 1991 ، وقدم له خلال هذا اللقاء نظرة شاملة لما قام به العراق من أبحاث في المجال النووي . وأوضح كيـد أن البرنامج العراقي ليس كما تحاول أن تصوره الجهات الأخرى بأنه محاولة ربما تكون قد اقتربت من أهدافها للحصول على السلاح النووي . كذلك قدم خلال استعراضه أسباب اتجاه العراق إلى عملية التخصيب وتركه موضوع بناء مفاعلات القدرة . وذكر رئيس فريق التفتيش في هذا اللقاء أن الجانب العراقي كان متعاونا ، وأن ما حققه فريقه في جولته التفتيشية هو بوابة النهاية لتقدير حجم البرنامج العراقي ، وقال أيضا إن

البرنامج العراقي بوضعه الحالي لا يوجد فيه ما يمكن أن يؤدي أو يسير باتجاه انتاج ملاع نووي .

(د) قام محافظ العراق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، خلال اجتماعات مجلس المحافظين والمؤتمر العام للوكالة ، في ٦ آيار/مايو و ١٨ تموز/يوليه و ٢٠ أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩١ ، بتقديم شرح مفصل عن طبيعة البرنامج النووي السلمية في العراق . وكذلك تضمنت كلمة ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن ، في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ورسالة رئيس الجانب العراقي لرئيس فريق التفتيش النووي السابع ، في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، معلومات إضافية تؤكد هذا الالتزام .

(السيد مالك ، العراق)

وقد تضمنت الرسالة الأخيرة ما ياتي : تأكيد العراق لهجرة البرنامج النووي . لقد جرت بحوث ودراسات بشأن التسلیح ، إلا أنه لم يكن هناك قرار میاسی بصنع السلاح النووي . وإن كافة الابحاث والدراسات التي نفذت هي أبحاث على مستوى مختبری ، ولم تكن تهدف لإنتاج السلاح . ولا يوجد برنامج لإنتاج سلاح أو متفجر نووي .

ثالثا ، طلبت الفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أيضا من العراق أن يقدم إلى الأمين العام . وإلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في غضون خمسة عشر يوما "من اعتماد القرار المذكور إعلانا" بمواقع وكميات جميع المواد التي يمكن استعمالها للأسلحة النووية ومكوناتها ومرافقها . وقد قام العراق بتنفيذ هذا الإجراء من خلال الخطوات الآتية :

(أ) وجه السيد وزير الخارجية رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٨ نيسان/أبريل و ٢٧ نيسان/أبريل و ٧ تموز/يوليه و ١٠ تموز/يوليه و ١٢ آب/أغسطس و ٢٨ آب/أغسطس من عام ١٩٩١ . وقد تضمنت هذه الرسائل معلومات وجداول وملحق تضمنت إعلانا بمواقع وكميات وأنواع جميع المواد المحددة في الفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، سواء تلك الخاضعة أم غير الخاضعة لضمانات الوكالة ، إضافة إلى تضمينها أوجبة على الاستفسارات الواردة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقوائم بالأجهزة والمواقع التي تشير اهتمام اللجنة الخاصة ، وإيضاحات عن تاريخ وطبيعة البرنامج العراقي في العمل النووي المكرر للأغراض السلمية .

(ب) مت وعشرون رسالة موجهة من رئيس الجانب العراقي المقابل إلى رؤساء فرق التفتيش تضمنت الإجابة على الاستفسارات الواردة من رؤساء تلك الفرق والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

(ج) ثلاثة محاضر تسلیم وثائق إلى فريق التفتيش النووي السادس في ٣٠ أيلول/سبتمبر و ٣٢ أيلول/سبتمبر .

رابعا ، طلبت أيضا الفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) من العراق أن يخضع جميع ما لديه من مواد يمكن استعمالها في الأسلحة النووية للرقابة الحصرية لوكالة الطاقة الذرية ، لكي تحتفظ بها لديها أو تزيلها . وقد نفذ العراق هذا الالتزام كما يلي :

(٤) وجه السيد وزير الخارجية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٨ نيسان / أبريل ١٩٩١ جاء فيها أن الحكومة العراقية توافق على أن تخضع جميع مالديها من مواد يمكن استخدامها في الأسلحة النووية للرقابة الحصرية لـ الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

(ب) تقديم المواد المشمولة بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) إلى فرق التفتيش ، وقد قامت هذه الفرق بما يلي : وضع كافة المواد النووية تحت اختام الوكالة ، تدمير الأجزاء التي قررت فرق التفتيش تدميرها ، نقل الوقود الروسي غير المحتضر والبلوتونيوم والبيورانيوم خارج العراق ، نقل كاميرا ثقيلة مريعة (عدد ٢) خارج العراق ، ختم كافة الخلايا الحارة وجعل قسم منها عديم الضرر وكذلك الآيادي الميكانيكية .

خامساً ، طلبت الفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أيضاً من العراق أن يقبل ، وفق الترتيبات المنصوص عليها في الفقرة ١٢ من القرار ، القيام بتفتيش عاجل في الموقع ، وتدمير جميع المواد المحددة أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر . وتم تنفيذ هذا الحكم أيضاً وكما يلي :

(٤) وجه السيد وزير الخارجية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٦ نيسان / أبريل ١٩٩١ تضمنت قبول العراق للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

(ب) وجه السيد وزير الخارجية رسالة إلى الأمين العام في ١٨ نيسان / أبريل ١٩٩١ جاء فيها أن الحكومة العراقية توافق على الإجراءات التي نفذت عليها الفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

(ج) زار العراق خلال الفترة من ١٥ أيار / مايو ١٩٩١ ولغاية منتصف تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢ ، فريقاً للتفتيش النووي . وإذا استثنينا الفريقين النوويين اللذين رأسهما ديفيد كي ، ضابط المخابرات الأمريكي ، فإن الفرق قد مارست مهامها في القطر بتسهيل وتعاون كاملين من الجانب العراقي . ومن أمثلة التسهيلات التي قدمها الجانب العراقي لهذه الفرق ما يلي : التسهيلات اللوجستية ، الخدمات الطبية

(د) قاتم جميع فرق التفتيش النسوية التي زارت العراق بتفتيش أكثر من مائتين موقعًا على أنحاء العراق . وكان أكثر من نصف المواقع التي تم تفتيشها ليست ذات علاقة بالبرنامج النسوي . لقد أمضت فرق التفتيش ٤٤٩ يوم عمل في العراق ، قاتمة خلالها بتنفيذ ٣٧٩ زيارة تفتيش ، بضمنها ١٠٦ زيارات وإعادة زيارات لمواقع برنامج العراق النسوي و ٦٠ زيارة لمواقع دعم البرنامج ، و ٤٧ زيارة لمواقع لا علاقة لها بالبرنامج نهائياً ، مثل زيارة لسجن مدينة الموصل وزيارة لدائرة الموارد المجاري في بغداد وزيارة لملاجأ مدنى وزيارة لحقل زراعي أهلى خاص .

كما قامت الفرق بـ ٤٠ زيارة مفاجئة . وأخذت الفرق معها ٦٠٠ نموذج لاغراض الفحص الشعاعي . وأشرف فرق التفتيش على تدمير أكثر من ٣٠٠ من المواد والمعدات ، وتدمير بنائيات تقطي ٤٧٥٠ مترًا مربعا ، من ضمنها موقع الاشير وحطين والطارمية والشرقاط . وقامت فرق التفتيش بختم حوالي ٩٠٠ مادة مختلفة من آلات ومعدات ، كما دمرت ٣٠٠ طن من الحديد المستخدم في برنامج (EMIS) .

و قبل أن تقوم فرق التفتيش بعمليات التدمير قام العراق طوعا بتدمير أكثر من ٢٦ ألف مادة تتراوح بين أجزاء ومعدات وآلات تم التتحقق من تدميرها بعد ذلك من قبل الفرق نفسها . ودمرت أيضًا كميات كبيرة من المواد الأولية ، من بينها ١٥٠٠ طن من مادة "مارجن ستيل" (Margin Steel) .

وقد كان تصريح الدكتور زيفريرو ، رئيس آخر فريق للتفتيش النووي ، الذي قال فيه إن برنامج العراق النووي قد أصبح صفرًا (zero) هو عين الحقيقة .

ويذكر السيد بليكي أن رئيس منظمة الطاقة الذرية العراقية كان قد علمه في نيويورك بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ وثيقة تتضمن تقريراً كاملاً ونهائياً عن برنامج العراق النووي . وقد علمنا أن هذا التقرير قد أرسل إلى مائة وخمسين خبيراً وختصصوا في جميع أنحاء العالم . ويعرف السيد بليكي أننا تسلمنا ٢٤ مؤالاً فقط حول ذلك التقرير ، كانت الاجوبة عليها موجودة في ذلك التقرير ، أو جُهزت من قبل الجانب العراقي في رمائل متبادلة مع رؤساء فرق التفتيش .

sadma ، طلبت قرارات مجلس الأمن أن يوقظ العراق جميع الأنشطة النووية من أي نوع كان ، عدا استخدام النظائر لاغراض الطبية والزراعية والصناعية . وقد نفذ العراق هذا الإجراء كما يلي :

(١) أرسل السيد وزير الخارجية خمس رمائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في الفترة من ٢٤ تموز/يوليه ولغاية ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، أوضح فيها أن العراق قد هجر جميع الأنشطة النووية ، وأن أنشطته السابقة لم يعد لها وجود من الناحيتين العملية والعلمية بعد التدمير الذي أصاب المواقع النووية العراقية من جراء عدوان قوات التحالف .

(ب) أكد رئيس منظمة الطاقة الذرية العراقية لرئيس فريق التفتيش النووي الرابع أن العراق ، بسبب ما تعرضت له منشأته العلمية من دمار شامل ، أصبح غير قادر على الامتنان في نشاطاته العلمية . وقد شاهد الفريق الدمار الحاصل في هذه المنشآت ، وأقر بعدم إمكانية استخدامها مرة أخرى .

(ج) لم تبلغ فرق التفتيش التي زارت العراق عن أي نشاط يخالف التزامات العراق الواردة أعلاه .

سابعاً ، طلبت قرارات مجلس الأمن أن يوقف العراق عمليات نقل أي مواد أو معدات تتصل بالأسلحة النووية أو بالأنشطة النووية الأخرى ، أو تدميرها بدون إخطار اللجنة الخاصة والحصول على موافقة مسبقة منها . وقد التزم العراق بهذه المادة كما يلي :

(١) وجه السيد وزير الخارجية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩١ ، أعلن فيها أن العراق اتخذ منذ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ قراراً بإيقاف نقل أو تدمير أية مواد أو معدات ذات علاقة بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) .

(ب) تأكّلت فرق التفتيش النووي التي زارت العراق من هذا الإجراء ، وتم الاتفاق مع فريق التفتيش النووي الثالث على نقل بعض المعدات إلى أماكن أخرى بغير تسييل مراقبتها . وقد تم النقل بإشراف أعضاء من الفريق . كما تم نقل كمية من الملح الأصفر من موقع تكريت إلى التوبيخة بطلب من فريق التفتيش النووي السابع . وقد تم التتحقق من عملية النقل من قبل فريق التفتيش النووي الشامن . وطلب فريق التفتيش النووي السابع أيضاً نقل كميات من ثاني أوكسيد اليورانيوم من الموقع (D) إلى الموقع (C) داخل التوبيخة . وأخيراً طلب العراق من الوكالة نقل نفايات مائلة تحتوي على اليورانيوم من موقع الكشك إلى معمل الجزيرة ، ولم تحصل الموافقة إلا عند حضور مفتشي الوكالة عملية النقل .

ثامناً ، تعامل العراق بإيجابية مع خطة المراقبة وملحقها التي قدمتها وكالة الطاقة الذرية . وأرسلت الأجهزة المختصة المعلومات المطلوبة منذ تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٩١ ، وحدثت تلك المعلومات بشكل متلاحق . وقد أكد السيد طارق عزيز ، نائب رئيس وزراء جمهورية العراق ، في خطابه أمام مجلس الأمن بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٢ ، بشأن قراري مجلس الأمن ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) ، أن احترام سيادة وأمن العراق وحقه المشروع بالتقدم والعلم ، سيوفر المناخ الملائم لتنفيذ منصف وعادل للالتزامات الجوهرية المفروضة على العراق في هذين القراراتين .

تاسعا ، ثبت الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) على أن مجلس الأمن "يحيط علماً بإن الاجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق والواردة في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القرار ، تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف إيمالها ، وهدف فرض حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية" .

وللأسد الشديد تجاهل مجلس الأمن كلها هذه الفقرة ، ولم يتخذ أي إجراء تنفيذى بصدرها . لا بدل عطل مجلس الأمن ، بقراره ٧١٥ (١٩٩١) ، أي تحرك لإنشاء مثل هذه المنطقة لحين تنفيذ خطة الرمد المستقبلي لامتثال العراق للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وهكذا ترك مجلس الأمن والدول المنتفذة فيه اسرائيل تزيد من ترسانتها من أسلحة التدمير الشامل بدون رادع ، علماً بأن مجلس الأمن لم يتخذ ، للأسد الشديد أيضا ، الاجراءات المطلوبة لتنفيذ قراره ٤٨٧ (١٩٨١) الذي طالب اسرائيل بوضع منشاتها النووية تحت الرقابة الدولية ، بعد عداوتها على مفاعل تموز العراقي المخصص للأغراض السلمية .

يتضح لكم مما تقدم أن العراق قد أوقف بالتزاماته كاملة إزاء أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في هذا الميدان .

وقد أصدر رؤساء فرق التفتيش في الميدان النموذجي تصريحات منصفة وموضوعية تشير إلى التعاون الجيد الذي أبدته السلطات العراقية .

إن إشارة الشكوك والاتهامات الباطلة ضد العراق بشأن ما يسمى بعدم امتثاله لأحكام القرار المذكور واضحة جدا . فسببها سياسياً مفرضاً وليس له علاقة بتنفيذ القرار . ذلك أن الدول الغربية الثلاث ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، تعلن وباستمرار ، وبشكل علني غير متحفظ ، بأنها تبني تغيير القيادة السياسية في العراق ، رغم تعارض ذلك بشكل صارخ مع ميثاق الأمم المتحدة ومع مضمون قرارات مجلس الأمن ذاته .

إن هذه تلك الدول الثلاث هنوا ابتساز العراق ، ووضعه على الدوام في خانة المتهم ، واستخدام هذا الجو المفتول والباطل لإبقاء الحظر الاقتصادي الجائر المفروض على شعب العراق ، ولاستغلال هذه الحالة من أجل التلويح بالتهديد باستخدام القوة العسكرية ضد العراق كلما شاءت ، لامتناع تحقيق أمنيتها غير المشروعة في تغيير النظام في العراق وتدمير الاقتصاد العراقي .

إن شعب العراق الذي ساهم بارزة في الحضارة الإنسانية ، والذي تمتلك متاحف أوروبا ب>Showcases حضارته العظيمة ، إن هذا الشعب الذي خرج أبو الانبياء إبراهيم الخليل من بين مقوفه ، والذي اخترع الكتابة ، وأسس أول نظام قانوني في العالم يحدد فيه الحقوق والواجبات ، يقع عليه هذا الظلم والتعسف . فيإلى متى يتتحمل هذا الشعب العريق كل هذا الظلم ، وإلى متى تتتحمل الإنسانية ذلك ؟

إن وفد جمهورية العراق ، إذ يضع هذه الحقائق أمام المندوبين الموقرين في الجمعية العامة ، ليأمل أن تنظر جميع الدول إلى ما حققه العراق في تنفيذ أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بعين الانصاف والموضوعية ، وأن تتوصل إلى الاستنتاج الصحيح . كما يأمل العراق من جميع الدول أن تعمل معنا من أجل رفع المقاطعة الاقتصادية عن شعب العراق ، بعد أن زالت كل أسباب فرضه بموجب قرارات مجلس الأمن .

السيد نياغو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يقدم لنا التقرير المتعلق بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية صورة مقتضبة لنشاط الوكالة ، والتقدم الذي أحرزته في تنفيذ برامجها . ونود أن نعرب عن تقديرنا للمدير العام والأمانة لنجاحهما في الاضطلاع بالمهام المنوطة بهما ، رغم ما يواجهانه من مشاكل لا تنتهي ، بما فيها المشاكل المالية .

وبالنظر إلى الروابط العضوية القائمة بين المهام الرئيسية للوكالة ، فإننا نؤيد القول بضرورة تعزيز التعاون والمساعدة التقنية ، وكذلك الأنشطة الخامسة بالضمادات والسلامة النووية ، بما يضمن ، وبالتالي ، النهوض بالتعاون الدولي الأفضل والأكثر إثمارا ، ويعزز تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وتعرب الحكومة الرومانية عن امتنانها للوكالة ودولها الأعضاء لما تلقته من مساعدة تقنية بشتى أشكالها . إن التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية جزء لا يتجزأ من سياستنا في مجال الطاقة النووية ، التي تقوم على التكنولوجيا المتقدمة مثلما هو الحال بشأن مفاعلات كندا . وبغية تحقيق هذا الهدف ، تم التوقيع هذا العام على عقد هام مع الشركاء في كندا وإيطاليا بشأن مشروع استثماري بالغ الأهمية تطلع به حكومتي ، بهدف بدء تشغيل الجزء الأول من المرفق النووي في سرافادوا في ١٩٩٥ .

وتولى رومانيا أولوية عالية لأنشطة الوكالة في مجال تنفيذ ضمادات تتعلق باستخدام الطاقة النووية ، وتحسين أداء نظامها للضمادات الذي يقوم بدور أساس في منع انتشار الأسلحة النووية ، ويسمم في تطوير التعاون والتجارة الدولية فيما يتعلق بالمواد والمعدات النووية والتكنولوجيا النووية .

ورأينا في الضمادات واضح . فرومانيا أحد أطراف معاهدة عدم الانتشار ، وقد وافقت على نظام الضمادات الشاملة الذي تتضمنه هذه المعاهدة . ومن هذا المنطلق ترى أن الضمادات الشاملة شرط للقيام بائي تعاون أو توفير المواد في المجال النووي . وتحمّل رومانيا أيضاً المبادئ التوجيهية لمجموعة المدررين للمواد النووية ، والمبادئ التوجيهية للنقل النووي ، ونقل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية ذات الغرض المزدوج .

وقد أوضحت الاحداث الاخيرة ضرورة القيام بجهد متواصل لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ، وتحويل معاهدة الانتشار إلى معاهدة عالمية حقا . وقد أكد الدور الذي تضطلع به الوكالة في تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) ، الحاجة إلى تعزيز نظام الضمانات ، وإلى تزويد الوكالة بالوسائل التي تكفل بها عدم استخدام الطاقة النووية إلا في الاغراض السلمية وحدها . ونود أن نثني على المدير العام وزملائه للطريقة الكفؤة والفعالة التي أدوا بها المهام المعقّدة التي أناطها مجلس الامن بالوكالة .

وفي عالم يحتاج للطاقة ويساوره ، في نفر الوقت ، القلق بشأن التلوث وتدهور البيئة ، يتبغي أن تحظى السلامة النووية والحماية من الإشعاع بأولوية عالية في برنامج الوكالة . ونحن نولي اهتماما خاصا لهذه الأنشطة ، ونلاحظ بارتياح أن البرنامج الموسع للسلامة النووية ، الذي اعتمد في أعقاب حادث تشيرنوبل ، كانت له آثار إيجابية على العلم والتكنولوجيا وكذلك على موضوعية الطاقة النووية لدى الجمهور .

(السيد نياغو ، رومانيا)

وعلى ضوء الأهمية البديهية لإبرام اتفاقية خاصة بالسلامة النووية ، قررنا أن نشارك مشاركة نشطة في الإعداد للمشروع من شأنه أن يسد الثغرات القائمة في القواعد والتنظيمات الدولية ويوفر مزيداً من الحماية للمجتمع وللبيئة .

ورومانيا ، شأنها شأن بلدان أخرى عديدة تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة غير المرضية التي وصلت إليها بعض المفاعلات النووية القديمة الموجودة في المنطقة . ونحن نرحب بالأنشطة التي تتطلع بها الوكالة لتقديم ملامة تلك المفاعلات وتحسينها ، لأن إغلاقها بالكامل من شأنه أن يسبب مشاكل طاقة في البلدان التي تستخدمها ، لكن وقوع حادث يمكن أن تترتب عليه عواقب مأساوية بالنسبة للجميع .

وقد عقدت رومانيا العزم على أن تتأكد من أن مرفق مرفقاً نافودا النووي يعمل في ظروف تضمن استيفاء أعلى معايير السلامة النووية الدولية . وفي نفس الوقت ، متى ترزق الحكومة الرومانية جهازها الوطني المختص بالقواعد والتنظيمات النووية . ونحن نشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ما قدمته لنا في الآونة الأخيرة من مساعدة في هذا المجال ، وعلى وجه الخصوص ، توصيات فريق الخبراء الذي زار رومانيا هذا العام . لقد صدق البرلمان الروماني منذ فترة وجيزة على اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأفراد النووية ، والبروتوكول المشترك المتعلق بتطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس .

وقد أصبح وفد بلادي أحد مقدمي مشروع القرار الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونحن نرى أن هذا المشروع يبين على نحو جلي وبأملوب ملائم ومتوازن الأهداف والشواغل الحالية المتعلقة بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

لقد دأبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، منذ إنشائها ، على الاضطلاع بنجاح بمهامها التibilية المتمثلة في ضمان النهوض بالخدمات السلمية للطاقة النووية ، في الوقت الذي تسهم فيه في عدم انتشار الأسلحة النووية ، وفي ملامة المنشآت النووية ، وفي تنمية دولها الأعضاء عن طريق برامج المساعدة التقنية والتعاون الدولي . ورومانيا عاقدة العزم على أن تقدم تعزيزاتها الكاملة للوكالة حتى تتمكن من الاضطلاع ، على نحو محسن باطراد ، بوظائفها ومسؤولياتها التي اكتسبت بالفعل أهمية عالمية .

السيد لي (جمهورية كوريا) (ترجمة فحوية عن الانكليزية) : أود ،

نيابة عن حكومة جمهورية كوريا ، أن أعبر عن تقديرني للسيد هانز بليكن ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على البيان الهام الذي أدلّ به عصر أمس ، لدى عرضه للتقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٩١ .

يود وفد بلادي أيضاً أن يتقدم بالتهنئة إلى مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأمانتها بمناسبة الاحتفال بذكرها السنوية الخامسة والثلاثين ، ويثنى على سـ عملـهـماـ الجـادـ وـاسـهـامـهـاـ الكـبـيرـ فيـ النـهـوـفـ بـالـامـتـخـدـامـاتـ السـلـمـيـةـ لـلـطـاـقـةـ الـنوـوـيـةـ ،ـ وـفـيـ الـعـيـلـوـلـ دـوـنـ اـسـتـعـمـالـهـاـ لـأـغـرـافـ عـسـكـرـيـةـ لـأـكـثـرـ مـنـ ثـلـاثـةـ عـقـوـدـ .

كما نرحب بانضمام جمهوريات أوزبكستان وكرواتيا وسلوفينيا إلى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر العام في الشهر الماضي .

أحاط وفد بلادي علماً مع الارتياح بمنجزات الوكالة على مر الـ ١٢ شهراً الماضية في الجوانب التنظيمية والترويجية لانشطتها . إن عدم انتشار الأسلحة النووية ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ وتعزيز نظام الضمانات ، من المجالات التي توليهـاـ حـكـومـةـ بـلـادـيـ أـهـمـيـةـ قـصـوىـ .

على مر العام الماضي حدث تطورات هامة لصالح عدم الانتشار وتعزيز الضمانات . في ميدان عدم الانتشار انضمت أخيراً الدولتان المعلنـتانـ الحـائـزـتـانـ للـأـسـلـحـةـ الـنوـوـيـةـ - الصين وفرنسا - إلى معاهدة عدم الانتشار ، وهي خطوة هامة حميدة صوب تحقيق نظام عالمي حقاً لعدم الانتشار .

ومن المتوقع أيضاً أن تنضم في المستقبل القريب ، الدول حديثة الاستقلال التي تقطـلـعـ بـلـائـشـطـةـ نـوـوـيـةـ هـامـةـ ،ـ وـالـتـيـ كـانـتـ جـزـءـاـ مـنـ الـاتـحـادـ السـوـفـيـاتـيـ السـابـقـ ،ـ مـثـلـ دـوـلـ الـبـلـطـيقـ وـأـوـكـرـانـيـاـ وـكـازـاخـسـتـانـ وـبـيـلـارـوـسـ ،ـ إـلـىـ مـعـاهـدـةـ دـعـمـ الـاـنـتـشـارـ كـدوـلـ غـيـرـ حـائـزـةـ لـلـأـسـلـحـةـ الـنوـوـيـةـ .

إن انضمام مزيد من الدول النووية وغير النووية إلى معاهدة عدم الانتشار ، وهو بشير خير بتوصـلـ مؤـتمـرـ عـامـ ١٩٩٥ـ الـامـتـعـاـزـ الـخـاصـ بـتـمـدـيـدـ المـعـاهـدـةـ ،ـ إـلـىـ نـتـيـجـةـ

ناجحة . وعلاوة على ذلك وافقت الأرجنتين والبرازيل على أن تفتح كل منهما أنشطتها النووية للاخري ولتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومن المحتمل أيضاً أن تدخل معاهدة تلاتيلوكو حيز النفاذ في المستقبل القريب ، وتحول منطقة أمريكا اللاتينية بأسرها إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ، قرر المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في الشهر الماضي ، وبعد أن بحث تقرير المدير العام بشأن نتيجة التفتيش والتحقق الشاملين اللذين أجرتهما الوكالة على كل منشآت جنوب افريقيا النووية على مر العام الماضي ، أن يرفع البند الخاص بالقدرات النووية لجنوب افريقيا من جدول أعماله للدورة القادمة .

وبعد تأخير دام أكثر من مت سنوات أبرمت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أخيراً - اتفاق ضمانت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقد دخل هذا الاتفاق حيز النفاذ في آيار/مايو من هذا العام . ومع ذلك يبدو من السابق لأوانه أن تصدر الوكالة أي حكم على اكتمال ودقة تقدير المخزونات الأولى الذي قدمته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . وسوف أعود إلى هذه المسألة فيما بعد .

أما بالنسبة لتعزيز نظام ضمانت الوكالة ، فإن وفد بلادي يرحب بالتدابير التي اتخذها مجلس محافظيها وأقرها بعد ذلك المؤتمر العام في فيينا ، لتعزيز نظام الضمانت وتحسين فعاليته وجドوى تكاليفه .

يرحب وفد بلادي أيضاً بإعادة تأكيد الوكالة على حقها القائم في إجراء عمليات تفتيش خاصة تساعد الوكالة في التعامل مع أية أنشطة سرية . كما أن إقرار المقترن بالمدير العام بشأن توفير معلومات مبكرة عن التمهيّمات كان هو الآخر إنجازاً مموداً . ونعتقد أيضاً أن النظام المقترن للإبلاغ العالمي عن صادرات وواردات المواد النووية والمعدات الحساسة - الذي سيوضع في صورته النهائية بعد إجراء المزيد من المشاورات - يمكن أن يسهم في زيادة الشفافية وبناء الثقة بين الدول النووية وغير النووية على حد سواء .

إننا نشجع الوكالة على أن تستنبط وبسرعة مقترنات جديدة توفق بين مختلف شواغل الدول الأعضاء ، وتمكن من توفير نظام إبلاغ كفوء وفعال يستند إلى مبدأ عدم التمييز والعالمية ، وينفذ في وقت مبكر .

وفي ضوء الطلبات المتزايدة على أنشطة ضمانات الوكالة في مواجهة الدول التي تطور طاقتها النووية ، ونظرًا للصعوبات المالية المستمرة التي تواجهها الوكالة ، يضحى من الضروري بل والمُلح ترشيد نظام ضمانات الوكالة وتبسيطه . ولئن كان وفيدي يؤيد تمام التأييد جهد المدير العام الرامي إلى استكشاف التدابير المستمدة في هذا المضمار ، فإنه يعتقد أنه ينبغي النظر في تدابير الترشيد أو الاقتراض في النفقات دون التضحية بفعالية نظام الضمانات ذاته .

إن حكومة بلدي مستعدة لأن تقدم مساهمتها في الأمر بالمشاركة الفعالة في عملية المشاورات ، بما في ذلك الاشتراك في الفريق الاستشاري الدائم المعنى بتنفيذ الضمانات .

وكما أوضح السيد بليكن في بيته ، فإننا ننتقل الان إلى عالم ما بعد الحرب الباردة الذي يصح أن تستخدمن فيه موارد أقل للاغراض العسكرية ، بما في ذلك الأسلحة النووية ، وهو تطور مؤات لعدم الانتشار على الصعيد العالمي . وفي هذا السياق ، يود وفد بلدي أن يوجه مرة أخرى نظر الجمعية العامة إلى مبادرات والتزام حكومة جمهورية كوريا فيما يتعلق بعدم الانتشار في الجزء الذي نعيش فيه من العالم .

وإثر مبادرة السلم النووي التي اتخذها الرئيس روه تاو و في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية ، توصل جنوب وشمال كوريا إلى اتفاق تاريخي في صورة اعلان مشترك بشأن لا نووية من شبه الجزيرة الكورية . ويمثل هذا الاتفاق بين هذين البلدين خطوة أولى سوب لتحقيق هدف عدم انتشار الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية والنهوض بنظام جديد للسلم والاستقرار في شمال شرق آسيا . وعلى الرغم من هذا التطور المنشجع ، فإن الشكوك والشواغل المحيطة ببرنامج التطوير النووي المشجع ، فإن الشكوك والشواغل المحيطة ببرنامج التطوير النووي لكوريا الشمالية لا تزال قائمة .

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف ، نجد أنه على الرغم من الزيارة التي قام بها المدير العام للوكالة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وبالرغم من البعثات الثلاث التي أوفدتها الوكالة للتتفتيش على المنشآت والمواد النووية في شمال كوريا في الشهور الخمسة الماضية ، فإن النتيجة التي أسفر عنها ذلك كله لا توفر حتى الان دليلاً كافياً لتبرير الشكوك حول برنامج كوريا الشمالية النووي .

وعلى الصعيد الثنائي ، نجد أن لجنة المراقبة النووية المشتركة بين الشمال والجنوب ، قد عجزت عن التوصل إلى اتفاق ، في اجتماعها التاسع في باندونجوم الذي انتهى صباح اليوم ، حول نظام التفتيش المتبادل القائم على مبدأ المعاملة بالمثل

والتفتيش بالتحدي . وعلى ذلك فان ما تقوله جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من انه ليست لديها الرغبة او القدرة على بناء أسلحة نووية أمر لا يزال من الضروري التحقق منه على الصعيدين المتعدد الاطراف والثنائي .

وخلال اجتماع مجلس ممثلي الوكالة في الشهر الماضي ومؤتمراها العام الذي اعقبه ، أعرب ممثلو أكثر من ٢٠ دولة من الدول الاعضاء عن قلقهم البالغ إزاء برنامج كوريا الشمالية النووي الذي لم يتم التتحقق من أمره بعد . وحثوا سلطات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على أن تواصل التعاون في صد عمليات التفتيش التي تتولاها الوكالة ، وأن تقبل تدابير التفتيش المتبادل والشامل كي يتحقق بأسرع ما يمكن تنفيذ الاتفاق بين شطري كوريا الشمالي والجنوبي على لا نووية شبه الجزيرة الكورية . وفي هذا الصدد ، يدعو وفد بلدي مرة أخرى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى أن تمتتنع عن بناء أو تشغيل أي مرافق من المرافق التي تقترب بعملية إعادة تجهيز المواد النووية ، لتمثل بذلك امتداداً كاملاً للإعلان المشترك بشأن لا نووية شبه الجزيرة الكورية . أما عن الملاحظات التي أدلّت بها من قبل ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية حول أسباب الجمود الحالي في المفاوضات بين الشمال والجنوب في المجال النووي فانها لا تستحق أي تعقيب مني أو اهتمام من الجمعية العامة لأنها لا تتضمن اي عنصر جديد او بناء او عملي .

اسمحوا لي ان اعود إلى مسألة السلامة النووية والتخلص الآمن من النفايات المشعة ، التي هي من أهم جوانب النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية . على الرغم من أن الدول ، فرادى ، هي المسؤولة في نهاية المطاف عن ملامة مراقبتها النووية ، فان التعاون الدولي لكافلة زيادة فعالية وكفاءة السلامة النووية ، قد أصبح اليوم أمراً أهم مما كان عليه في أي وقت مضى .

وبينما يقدر وفد بلدي حتى مبادرات أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد ، فإنه يحث الوكالة والدول الاعضاء المشتركة حالياً في مفاوضات لوضع مشروع اتفاقية دولية للسلامة النووية ، على التعجيل بجهودهما من أجل التوصل إلى

(السيد لـ ، جمهورية سوريا)

توافق آراء بشأن هذه الاتفاقية في أقرب موعد ممكن ، ونأمل أن يكون ذلك قبل انعقاد الدورة المقبلة للمؤتمر العام للوكلالة .

ونرحب أيضا بمبادرة الوكالة ، وبالتقدم المحرز حتى الان ، بقصد وضع مسلسلة شاملة من المعايير المتفق عليها دوليا لسلامة النفايات المشعة ، ونأمل أن تستكمل المرحلة الأولى من البرنامج حتى الصلة قبل نهاية عام ١٩٩٤ كما هو متواضع . وتنتظر حكومة بلدي في تقديم مساعدة مالية لتسهيل تنفيذ ذلك البرنامج . وفي هذا الصدد ، فإن جميع الدول التي لديها برامج لتطوير القوى النووية مطالبة ، كما أوصى المؤتمر العام للوكلالة ، بجعل هذه البرامج متاحة بشكل كامل للوكلالة بهدف تعزيز أمانها التشفيلي . ويدخل في ذلك ايفاد بعثات فريق استعراض أمان التشفيل ، وبعثات فريق تقييم الأحداث الهامة من حيث السلامة وتطبيق نظام الإبلاغ عن الحوادث .

إننا نشعر بقلق متزايد في أمر مدى صلاحة مفاعلات القوى النووية في شمال هرقس آسيا ، حيث يجري تطوير وتنفيذ أكبر برامج القوى النووية . وفي الآونة الأخيرة ، طالبت حكومة بلدي بلدان المنطقة بأن تنظر على نحو جاد في إنشاء برنامج للتعاون الإقليمي في ميدان السلامة النووية بالتعاون الوثيق مع الوكالة .

ونحن نحيط جمهورية سوريا الديمقراطية الشعبية على أن تنضم إلى الاتفاق التعاوني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، وغيره من برامج التعاون الإقليمي للسلامة النووية ، وأن تستفيد أيضا من خدمات الوكالة بفرض التهوض بامان التشفيل لمفاعلاتها النووية المطورة محليا ، سواء منها العاملة أو الجاري إنشاؤها . وادخل في هذا الصدد خدمات الوكالة التي يتتيحها فريق استعراض أمان التشفيل ، وفريق تقييم الأحداث الهامة من حيث السلامة .

وفيما يتعلق بمهمة الترويج الداخلية في ولاية الوكالة ، يقدر وقد بلدي المبادرات والجهود الأخيرة للوكلالة وللدول الأعضاء في سبيل التهوض بالتطبيقات العلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية لاغراض التقدم في الطب والزراعة والصناعة ، وبصفة خاصة في مجالات تشيع الأغذية وأمدادات المياه المعدة للشرب . ويدعمون وقد بلدي

الوكالة ، وغيرها من الوكالات المتخصصة ذات الصلة ، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ، إلى أن تزيد من جهودها المشتركة في هذا الصدد ، مع تأكيد خاص على المساعدة التقنية والتعاون لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية .

وفي عالمنا المتغير بشكل مستمر ، يرجى أن يكون بوسع الوكالة والدول الأعضاء مواجهة الاحتياجات الناشئة والتحديات الجديدة في عملية النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ومن هذه الاحتياجات ضرورة مراقبة الكميات المتنامية من المواد النووية الصالحة للاستخدام في صنع الأسلحة - كالبلوتنيوم والليورانيوم المخصب - التي يتم فصلها في الدورة النووية ، أو يتم استردادها من الأسلحة النووية الجارى تفكيكها .

لقد أعرب المدير العام للوكالة في بيانه عن بعض الشواغل ، وعرض بعض الاقتراحات ، حول التدابير الدولية لضمان التخزين أو الاستخدام السلميين للمواد الانشطارية التي تستعاد خلال عملية تفكيك الأسلحة النووية ، أو التي يتم فصلها من الوقود المستهلك ، وحول الدور الذي يمكن أن تضطلع به الوكالة في هذه العملية . وقد أحاط وفد بلدي علما بهذه الشواغل والاقتراحات ، ونحن نأمل في أن تبدأ إمانة الوكالة في اجراء دراسات متعمقة بشأن هذه المسألة الهامة التي تشير اهتماما دوليا متزايداً ، وأن تتقدم بمقترنات وخيارات لتنظر فيها الوكالة والجمعية العامة في الشهور المقبلة .

وختاماً ، يؤكد وفد بلدي أن يكرر التزام حكومة جمهورية كوريا بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وتاييدها القوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعاونها معها . وبهذه الروح ، انضم وفد بلدي إلى مقدمي مشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 ونأمل في أن يعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء :

السيد جلال (مصر) : أسمحوا لي في البداية أن أُعبر عن تقدير وفدي مصر للبيان الهام الذي القاه السيد هانز بليكن مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والذي قدم من خلاله التقرير السنوي للوكلة .

إن الجهد المضني التي يبذلها المدير العام وأمانة الوكالة في النهوض بمسؤولياتها تحظى بتقدير بالغ من جانبنا .

يشعر وقد مصر بالرضا التام بمناسبة اقرار المؤتمر العام للوكلة ، خلال دورته المنصرمة ، للقرار الخامس بتطبيق مهامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منطقة الشرق الأوسط بتوافق الآراء ، وذلك للعام الثاني على التولي .

إن هذا التوجه المتكرر من قبل أعضاء المؤتمر العام من شأنه أن يُعَضّد موقفنا المبدئي والراهن حول ضرورة اخضاع كافة المنشآت النووية في الشرق الأوسط للضمانات الشاملة للوكلة ، كأحد إجراءات بناء الثقة الهمامة التي تساعد في التوصل إلى حال شامل وعادل للمشاكل السياسية المستعصمية التي عانت منها منطقة الشرق الأوسط على مدار أكثر من أربعة عقود .

تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور هام في دعم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ، وقد أصبح هذا الدور أمراً واقعاً ومعترفاً به ، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي .

كما يعد ركيزة أساسية للتوجه المتزايد على الساحة الدولية نحو نزع أسلحة الدمار الشامل التي تهدد . منطقة الشرق الأوسط بل مستقبل البشرية جماء وتؤثر سلبياً على تطلع شعوب العالم للأمن والاستقرار .

ومن هذا المنطلق ، فإن مصر ترحب بالخطوات البناءة التي اتخذتها الوكالة مؤخراً لازالة بعض أوجه القصور في نظام الضمانات والاشارة ومتابعة حسن تنفيذ الالتزامات التي تفرضها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . إن اتخاذ الوكالة لهذه الخطوات من أجل التطوير الذاتي إنما يؤكد مرؤنة نظامها وقدرتها على مواكبة المتغيرات الدولية العديدة التي أصبحت سمة عصرنا هذا . كما تزيد هذه الاجراءات من ثقتنا في قدرة الوكالة على النهوض بمسؤولياتها .

إن انضمام الفالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولى إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد بلغ درجة جعلت الأصوات تعلو ، في إطار الجمعية العامة مطالبة بمدّ أجل المعاهدة كضرورة ملحة لازالة المخاطر الجسيمة التي يشكلها انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على السلم والأمن الدوليين . وهذا يدعونا للمطالبة أيضاً بأن ينهر المجتمع الدولي ، بدرجة متساوية ، للتمدي لظاهرة استمرار عدم تحقيق العالمية لالمعاهدة رغم مرور ربع قرن على دخولها حيز النفاذ . إن مصداقية ما قد تتخذه الوكالة من إجراءات لاحكام نظام الضمانات والرقابة سوف تكون محدودة الاثر في ظل استمرار وجود دول تتصرف بحرية خارج نطاق معاهدة عدم الانتشار .

وفي هذا الاطار ، وفي الاطار الاقليمي لتنزيل السلاح أجد لزاماً على أن اكرر في هذا المدد أهمية انضمام دول الشرق الأوسط ، بدون استثناء ، لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، أو لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار ذلك ، في تقديرنا ، الاسلوب الامثل لازالة الشعور بالخطر الذي لا يزال يهيمن على المنطقة ، ويُعرّض الجهود المبذولة من أجل السلام للتعثر وعدم احراز التقدم المنشود بالمعنى الذي نتطلع اليه .

إن استغلال الطاقة النووية للأغراض السلمية يُعد من الأهداف المشروعة لكافحة دول العالم ، وخاصة للدول النامية التي قد تجد فيه الوسيلة المناسبة للنهوض باقتصادياتها لملائحة النمو الاقتصادي العالمي وتحقيق الرفاهية لشعوبها .

و قبل أن اختتم بياني هذا أودّ أن أشير بالنشاط الذي تقوم به الوكالة في مدد تقديم المفونة الفنية للدول النامية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ونأمل أن يستمر ، بل ويتوسع ، هذا التعاون الايجابي وفقاً لاحتياجات المشروع لتلك المجموعة من الدول .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الان للممثليين الراغبين في تعليل تصويتهم أو موافقهم قبل التصويت . هل لي أن أذكر الوفود أنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ تحدد البيانات التي يُدلّي بها تعليلاً للتصويت بعشر دقائق وينبغي أن تدلّي بها الوفود من مقاعدها .

السيد مالك (العراق) : يود وفد جمهورية العراق ان يشرح تصوييته

بشأن مشروع القرار المعروض علينا في الوثيقة (A/47/L.9/Rev.1) كما يلى : اولاً ، ان العراق حريص جداً على عدم تسيير عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية او اية وكالة اخرى من وكالات الامم المتحدة . ثانياً ، لقد اقحمت الفقرة العاشرة من الدبياجة والفقرة ٦ من المنطوق في هذا المشروع اصحاباً لا داعي له من قبل عدد محدود ومحروم من الدول الغربية بهدف إفراد العراق باظهاره بمظهر المخالف للقرارات والاتفاقيات الدولية . وكما شرحت لكم بالتفصيل في الكلمة التي القيتها قبل قليل ، فإننا أوفينا بالتزاماتنا ازاء احكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) في الميدان النووي . ولاشك انكم لاحظتم ان مدير عام الوكالة السيد بل يكن لم يشك من تنفيذنا لتلك الاحكام . لكن هذه بعض الدول الغربية هو استخدام هذا الموضوع ، وغيره من المواضيع ، لاغراض سياسية من بينها استمرار فرض الحصار التجويعي اللاإنساني على شعب العراق .

ثالثا ، نحن في العراق ضد استخدام المعايير المزدوجة في التعامل مع الدول . ويشاطرنا في هذا النهج عدد كبير من الدول . فإذا كان هناك معيار واحد متفق عليه ، فذلك أمر جيد ولسيط على جميع الدول بدون استثناء . وبلا شك بيان المندوبين الموقرين قد لاحظوا أن قرارات المؤتمر العام لوكالة الطاقة الذرية قد خلت هذا العام من الاشارة الى امتلاك اسرائيل لأسلحة النووية والتهديدات النووية الاسرائيلية ، كما خلت من الاشارة إلى عدم انضمام اسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الاملاحة النووية ، هذا الانضمام الذي دعا اليه قرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١) .

الليست هذه هي المعايير المزدوجة ؟ أليست هذه حالة تمييزية ؟

ان الوفد العراقي ، لكل هذه الامثلب ، يجد من المعقولة البالغة جداً القبول بما ورد في الفقرة الثامنة من الديباجة والفقرة ٦ من المنطوق .

وأود في هذه المناسبة أن أعبر عن تقديرني الشخصي للسفير بول أوسليفان ، من استراليا ، على روح التعاون التي أبدتها معنا في مناقشة هذا المشروع .

السيد أبو عودة (الأردن) : يود وفد بلادي ، ونحن على وشك التصويت على مشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 ، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أن يعبر عن ارتياحه لما يعكسه القرار المشار اليه من توجه عالمي مسؤول نحو المحافظة على حياة الانسان وصحته وسلامة بيئته . وأرى من واجبي ، ان أتقدم بالشكر الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية على هذا الدور النبيل والهام الذي تقوم به لصالح الانسانية جماء .

ومع ذلك ، فإن وفد بلادي يشعر بالامم لعدم توازن مشروع القرار ، حيث انه يشير في ديباجته إلى دولة بعيدتها في منطقة الشرق الاوسط ، ولا يشير إلى دولة أخرى في نفس المنطقة ، هي اسرائيل التي تمتلك منشآت نووية متعددة ، والتي لم تنضم حتى الان إلى معاهدة عدم انتشار الاملاحة النووية ، وما زالت ترافق اخضاع منشآتها لضمائر الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الامر الذي يخالف التوجه العالمي الذي اهدرت اليه .

وبهذه المناسبة أود أن ألفت الانتباه إلى الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١) التي تنص على أن التدابير المتخذة بموجب ذلك القرار إنما تمثل ، ضمن أمور أخرى ، خطوة باتجاه إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل . وعليه فإن أقل ما يمكن توقعه من مشروع القرار الذي نحن بصدده ، وقد أشار إلى دولة بعينها في منطقتنا ، هو الاشارة إلى الدولة الأخرى . ان العقل قد يقبل التمييز بين دولة وأخرى ممن تمتلك أسلحة نووية على أساس انظمتها السياسية ، التي قد تتساوى بواسطتها قدرة الدولة الواحدة على السيطرة على ما تمتلكه من أسلحة نووية . ولكن العقل لا يمكن ان يقبل التمييز بين الدول التي تمتلك منشآت نووية من حيث الخطورة الناجمة عن الامتناع عن وضع تلك المنشآت تحت ضوابط وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . فتسرب الاشعاع النووي من أي منشآت في أي دولة لا علاقة له بالنظام السياسي لتلك الدولة ، والخطر الذي يهدد صحة وحياة الإنسان وببيئته بسبب الاشعاع النووي لا يعتمد على هوية الدولة المصدر عنها ذلك الاشعاع .

وعليه فإن بلدي لا يمكن أن يشعر بالاطمئنان والارتياح التام لقرار يغفل ذلك المنشآت النووية الاسرائيلية ، التي تقع واحدة منها على مسافة لا تزيد عن عشرين ميلاً من مراكز التجمعات السكانية في الأردن ، وبخاصة ان ماساة تشيرنوبول ما زالت حية وماشلة في أذهاننا جميعاً . ومن هنا فإن وفد بلادي يرى نفسه مضطراً للامتناع عن التمويل على مشروع القرار قيد البحث في الوقت الذي يقدر فيه للوكالة الدولية للطاقة الذرية جهودها وللعالم ملامة توجّهه لحماية الإنسان وصحته وببيئته .

السيد الحداد (اليمن) : اسمحوا لي أن أتقدم عبركم ، سيدى الرئيس ، بالشكر الوافر إلى المدير العام لوكالة الطاقة الذرية على بيانه المفيد الذي تقدم به بالأمس إلى الجمعية العامة . كما أطلع وفد بلادي على تقرير الوكالة عن أنشطتها لعام ١٩٩١ .

وبهذه المناسبة ، فإن بلادي تقدر الجهود التي يقوم بها الدكتور هانس بليكس وموظفو الوكالة . ونحن نشاطرهم الرأي ب مدى ازدياد الحاجة إلى الاستخدام السلمي للطاقة النووية في مختلف مجالات التنمية .

كان وفد بلادي يأمل ان يكون في وضع يسمح له بالتصويت لمصالح مشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 الا ان اعتداد بلادي الراسخ بضرورة اكتساب القرارات لعناصر التوازن المطلوبة وعدم الانتقائية سيحدوها إلى الامتناع عن التصويت . وفي اعتقادنا ، ما دامت توجد منشآت نووية في اسرائيل ، فلماذا لم يتم التعرض لها أيضا في مشروع القرار في اطار المواضيع التي جرى التطرق لها في مضمون القرار . ولذلك مستمتنع بلادي عن التصويت على مشروع القرار المشار إليه أعلاه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلن أن البلدان التالية أصبحت مشاركة في تقديم مشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 : استونيا ، وتوغو ، وساموا ، وليتوانيا .

ستبت الجمعية العامة الان في مشروع القرار A/47/L.9/Rev.1
طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة الثامنة من الديباجة ، والفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار . هل هناك أي اعتراض على هذا الطلب ؟ يبدو أنه لا يوجد اعتراض . سأطرح اذن هاتين الفقرتين للتصويت أولا .

تبث الجمعية الان في الفقرة الثامنة من منطوق مشروع القرار A/47/L.9/Rev.1
طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ،ألبانيا ،أنغولا ،أنتيغوا وبربودا ،الأرجنتين ،أرمينيا ،استراليا ،النمسا ،أذربيجان ،البحرين ،بنغلاديش ،بربادوس ،بيلاروز ،بلغاريا ،بنما ،بنز ،بوتان ،بوليفيا ،بوتيسانا ،البرازيل ،بروني دار السلام ،بلغاريا ،كندا ،الرأى الأخضر ،شيلي ،كولومبيا ،কوستاريكا ،كوت ديفوار ،كرواتيا ،قبرص ،تشيكوسلوفاكيا ،الدانمرك ،إcuador ،مصر ،السلفادور ،إستونيا ،إثيوبيا ،فيجي ،فنلندا ،فرنسا ،غابون ،غامبيا ،ألمانيا ،اليونان ،

غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيرلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية الإسلامية) ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، كازخستان ، كينيا ، الكويت ، لاتفيا ، ليسوتو ، ليبريا ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، لوكسمبورغ ، ميكرونيزيا (ولايات الموحدة) ، ملديف ، مالي ، مالطا ، جزر مارشال ، موريشيوس ، منغوليا ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النiger ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بينما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ، جمهورية مولدوفا ، رومانيا ، الاتحاد الروسي ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سفايور ، سلوفينيا ، جزر سليمان ، أسبانيا ، صربيا ، سورينام ، سوازيلنڈ ، السويد ، تايلاند ، توغو ، تركيا ، أوكرانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروجواي ، فانواتو ، فنزويلا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : العراق .

الممتنعون : الجزائر ، الكاميرون ، كوبا ، ثانرا ، ماليزيا ، المكسيك ، ميانمار ، السودان ، أوغندا ، اليمن .

اعتمدت الفقرة الشامنة بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ١٠

أعضاء عن التمويـت* .

بعد ذلك أبلغ وقد نيكاراغوا الامانة العامة أنه كان ينوي التمويـت

* مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن للتمويم الفقرة ٦

من منطوق مشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 ، طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، الباناما ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، أرمينيا ، أستراليا ، النمسا ، أذربيجان ، البحرين ، بنسنجلاديش ، بربادوس ، بيلاروز ، بلجيكا ، بلizer ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، كندا ، الرأس الأخضر ، هيلي ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كرواتيا قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمارك ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، استونيا ، أثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، ألمانيا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، كازخستان ، كينيا ، الكويت ، لاتفيا ، ليسوتو ، ليبريا ، لختنستان ، ليتوانيا ، لوكسمبورغ ، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ، ملديف ، مالي ، مالطا ، جزر مارشال ، موريشيوس ، منغوليا ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النiger ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بينما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ، جمهورية مولدوفا ، رومانيا ، الاتحاد الروسي ، رواندا ، سانت لوميا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، سلوفينيا ، جزر سليمان ، أصانيا ، سري لانكا ، سورينام ، سوازيلاند ، السويد ، تايلاند ، توغو ،

تركيا ، أوكرانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروجواي ، فانواتو ،
فنزويلا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : العراق .

الممتنعون : الجزائر ، الكاميرون ، كوبا ، غانا ، ماليزيا ، المكسيك ،
ميانمار ، السودان ، أوغندا ، اليمن .

أبقيت الفقرة ٦ من المنطوق بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١٠ عن

* التمويل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الان للتصويت مشروع

القرار A/47/L.9/Rev.1 في مجموعه . طلب إجراء تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البوسنة والهرسك ، الجزائر ، أنغولا ، أنجيفوا وبربودا ،
الأرجنتين ، أستراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
بيلاروس ، بلجيكا ، بليز ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،
البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،
الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،
جزر القمر ، الكونغو ، كومستاريكا ، كوت ديفوار ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ،
الدانمرك ، جيبوتي ، أكوادور ، مصر ، السلفادور ، استونيا ،
اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا ،

* بعد ذلك أبلغ وفدا غامبيا ، ونيكاراغوا الامانة العامة بأنهما كانا

ينويان التمويل مؤيدتين .

غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا
 بيضاو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ،
 الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، ايرلندا ،
 إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، الكويت ،
 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لاتفيا ، لبنان ، ليتوانيا ،
 ليبريا ، الجمهورية العربية الليبية ، لختنشتاين ، ليتوانيا ،
 لوكسمبورغ ، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ، ماليزيا ، ملديف ،
 مالى ، مالطة ، جزر مارشال ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزambique ، ميانمار ، ناميبيا ،
 نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،
 عمان ، باكستان ، بينما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ،
 الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ،
 رومانيا ، رواندا ، صانت لوصيا ، ساموا ، صان تومي وبرينسيبي ،
 المملكة العربية السعودية ، السنغال ، منغافورة ، جزر مليمان ،
 اسبانيا ، سري لانكا ، سورينام ، سوازيلنڈ ، السويد ،
 الجمهورية العربية السورية ، تايلاند ، توغو ، تونس ، تركيا ،
 أوغندا ، اوكرانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ،
 فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كوبا ، العراق ، الأردن ، السودان ، اليمن .

اعتمد مشروع القرار ١ Rev.1 A/47/L.9 بأغلبية ١٤٦ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع

٥ عن التصويت (القرار ٨/٤٧) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الان للممثليين الراغبين في تعليل تصويتهم . وأود أن أذكر الوفود بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد البيانات التي يُدلّي بها تعليلاً للتصويت بعشر دقائق ويجب أن تدلّي بها الوفود من مقاعدها .

السيد مالاي (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : صوت وقد المكسيك لصالح مشروع القرار Rev.1 A/47/L.9 لأننا نعتبر أنه من الأهمية القصوى أن نؤيد عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأن نؤكد من جديد ثقتنا في الدور الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة الذرية . وكما نعرف جميعاً ، فإن الجمعية العامة سعت سنوات عديدة إلى الاعراب عن تأييد المجتمع الدولي لعمل الوكالة دون استثناء أي من إنشطتها . وب بينما نؤيد مقدم الفقرتين ٤ و ٥ ، نرى أن إدراجهما للمرة الأولى في القرار أمر لا لزوم له ، وبخاصة في ضوء الفقرة الأخيرة من الديباجة ، التي تشير إلى قرارات محددة للوكلة .. إننا نشعر بعدم الارتياح ازاء الاتجاه إلى التنويه بقرارات منفصلة للمؤتمر العام ، والإشارة إليها بشكل خاص في قرارات الجمعية العامة .

وبالمثل ، فإن امتناعنا في التصويتين المنفصلتين على الفقرة الثامنة من الديباجة والفقرة ٦ من المنطوق يدل على تحفظاتنا بشأن استمرار ممارسات بعضها للوكلة ، مما كانت هامة . إن هذا النوع من الانتقائية يقوض التوازن الدقيق الذي يتبيّن أن يتوافر في عمل الوكالة . وهو بهذا يقوض الأهمية المعلقة على إنشطة أخرى ، مثل الانشطة المتعلقة بالتعاون الفني للوكلة .

* بعد ذلك أبلغت وفود باراغواي وبين ونيكاراغوا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

إن وفد المكسيك يأسف لانه في الوقت الذي يتحقق فيه اعتماد عدد متزايد من القرارات بتواافق الاراء في الجمعية ، فإننا نتحرك إلى السراء بالنسبة لهذا الموضوع . وهذا لا يعود بفائدة على الجمعية العامة او على الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونأمل الا يتكرر هذا الوضع في المستقبل .

السيد موخياكا كاتلار (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

وفد كوبا أن يشرح موقفه بشأن مشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

بشكل عام ، القرار الذي اعتمد توا يتضمن مجموعة من الافكار المتعلقة بعمل الوكالة التي تؤيدها بلادي تأييدا تماما بسبب الاممية التي تعلقها كوبا على عمل الوكالة ، التي نتعاون معها تعاونا مثمرا في اطار البرامج الراهنة لاستخدام الطاقة والتكنولوجيا النووية في أغراض ملموسة خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية للبلدان . ووفقا لذلك يرحب وفد بلادي بهذه القرارات الايجابية فيما يتعلق بتعزيز التعاون الفني للوكالة ، الذي يعد أمرا بالغ الاممية بالنسبة للبلدان النامية .

ومع هذا ، فإن وفد كوبا لا يمكنه أن يؤيد بعض الاشارات التي تظهر في القرار ، وهي اشارات أدت به إلى أن يمتنع عن التصويت على الفقرتين ذاتي الملة . ويؤيد وفد بلادي بشكل خاص أن يسجل تحفظاته حيال التأييد الوارد في الفقرة ٦ من المنطوق لقرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . وقد اتيحت لكوبا الفرصة لذكر أسباب تصويتها ضد ذلك القرار وقت اعتماده حيث كانت عضوا غير دائم في المجلس آنذاك ؛ وتلك الاسباب لا تزال قائمة . ولذلك لم نتمكن من التصويت لصالح تلك الفقرة .

(السيد موخياكا كاتتلار ، كوبا)

لهذه الاصباب ، يرى وفدي أن القرار يفتقر إلى التوازن المطلوب . ونتيجة لذلك ، ورغم أننا نؤيد العديد من العناصر الواردة فيه رأينا من الضروري أن نمتنع عن التصويت .

السيد حسن (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد امتنع وفدي

توا عن التصويت على مشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 للاصباب التالية .

أولا ، على الرغم من أن مشروع القرار هذا يحتوي على بعض الفقرات الايجابية والبناءة سواء في الدبياجة أو في المنطوق ، يرى وفدي أنه غير متوازن لأنه لا يشير البطة إلى القدرات النووية لاسرائيل ، ولا إلى عدم انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار ونظم الضمانات . إن مشروع قرار هاما كهذا ينبغي أن يكون شاملا ومتوازنا وغير تمييزي وغير منحاز . وللأسف إن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 .

ثانيا ، يشير مشروع القرار في فقرتين من فقراته إلى عدم تقييد العراق بالتزاماته بمدد الضمانات وعدم الانتشار . وحسب معلوماتنا وفهمنا ، فقد قبل العراق قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وهو يقوم بتنفيذـه .

لا ينبغي إضفاء طابع سياسي على مشروع قرار يتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بل ينبغي لمثل هذا المشروع أن يتسم بالموضوعية التامة . وللأسف إن ذلك لاينطبق على مشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 . لهذه الاصباب امتنع وفدي عن التصويت .

السيد باه (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ينظر وفدي بقلق

إلى تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومشروع القرار A/47/L.9/Rev.1 الذي يتضمن أفكارا تؤيدها غانا .

إن الاستفادة من تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية أمر هام للغاية بالنسبة لغانـا . بيد أن وفـد غـانا لم يـتمكن من تـأيـيد الفـقرـة الثـامـنة من الدـبيـاجـة وـالفـقرـة ٦ من المـنـطـوقـ اللـتـيـن اـمـتـنـعـناـ عـنـ التـصـوـيـتـ بشـائـهـماـ لـأـنـاـ نـشـعـرـ أـنـ شـرـعـاـ مـشـرـعـ الـقـرـارـ يـنـقـمـهـ التـواـزنـ ، وـلـاـ يـحـقـقـ كـلـ مـاـ هـوـ مـرـتـجـىـ مـنـهـ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الان للممثلين

الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد .

هل لي ان اذكر الاعضاء انه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تحدد مدة الكلمة الاولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشرين دقائق ، وتتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق ، وينبغي ان تدللي الوفود بكلماتها من مقاعدها .

السيد كيم (جمهورية كوريا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بالإشارة الى بيان كوريا الجنوبية ، اود ان اوضح موقفنا .

إن السبب في عدم حسم المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية وعدم تبديد الشكوك النووية هو وزع الأسلحة النووية الأمريكية في كوريا الجنوبية . لذا ، من الضروري لحسم المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية سحب الأسلحة النووية الأمريكية من كوريا الجنوبية وتفتيش الأسلحة والقواعد النووية الأمريكية فيها وتبديد المخاوف الكبيرة التي تشعر بها أمتنا نتيجة للتهديد النووي الذي ظلت معرضة له خلال السنوات الثلاثين الماضية .

وتحقيقا لهذه الغاية ، من الملحوظ ان نعتمد اتفاقا وأنظمة للتتفتيش بموجب الإعلان المشترك بشأن لا نووية شبه الجزيرة الكورية ، وأن نجري التفتيش للأسلحة والقواعد النووية الأمريكية في كوريا الجنوبية . ومع ان لجنة الرقابة النووية المشتركة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية قد اجتمعت عدة مرات فإنها لم تعتمد بعد آلية أنظمة للتتفتيش للتحقق من لا نووية شبه الجزيرة الكورية ، ولم تجر أي تفتيش على الأسلحة والقواعد النووية الأمريكية في كوريا الجنوبية . وهذا يعود الى ان السلطات في كوريا الجنوبية ليست في مركز يسمح لها باتخاذ الاجراءات اللازمة لشمول الأسلحة والقواعد النووية بانظمة التفتيش ، او لممارسة حقها السيادي فيما يتصل بمسألة الأسلحة والقواعد النووية الأمريكية .

وفي الاجتماع الذي عقدناه مع كوريا الجنوبية ، استفسرنا عما إذا كانت الأسلحة النووية الأمريكية متسببة من كوريا الجنوبية أم لا ، وأجاب الطرف الآخر بوجوب إحاللة هذه المسألة الى المسؤولين في البنتاغون في واشنطن . ومما يؤسف له أن السلطات في

(السيد كيم ، جمهورية
كوريا الديمقراطية)

كوريا الجنوبية لا رأي لها في وجود أسلحة نووية من بلدان أخرى في أراضيها وليس بوعيها أن تتحقق من محب هذه الأسلحة النووية .

وفي اجتماع الأمانة السنوي الرابع والعشرين بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الذي عقد مؤخرا في واشنطن ، اتفقت السلطات الأمريكية والكورية الجنوبية من حيث المبدأ على أن تستأنف في العام القادم و "بروح التضامن" المناورات العسكرية المشتركة ، المعروفة تماما أنها مناورات نووية . ولا يمكن لهذه المناورات النووية ذات الطابع الاستفزازي إلا أن تعتبر عملاً متعيناً يرمي إلى عرقلة عملية السلام والمصالحة في شبه الجزيرة الكورية ، وإعاقة تنفيذ إعلان لا نووية شبه الجزيرة الكورية . وحيث أن المناورات العسكرية التي يسودها "روح التضامن" قد أوقفت قبل أن يجري تفتيش منطقتنا من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فلا يمكن من باب أولى تبرير استئنافها في وقت أصبح التفتيش النووي فيه جاريا .

إذا كانت سلطات كوريا الجنوبية مهتمة حقاً بمستقبل شبه الجزيرة الكورية وبتحقيق هدف جعلها خالية من الأسلحة النووية ، تعين عليها أن تتخذ موقفاً مستقلاً بمنأى عن أي تدخل أجنبى ، وأن تستجيب في أسرع وقت ممكن باقرار الانظمة الخامسة بالتفتيش بحيث يتسم إجراء تفتيش شامل للأسلحة والقواعد النووية الأمريكية حسب الاتفاق بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية .

وفيما يتعلق بنا ، فقد أعلنا مراراً وتكراراً إننا لا نمتلك أسلحة نووية ولدينا الدينية ولا القدرة على صنعها . ونحن لسنا بحاجة إلى انتاجها . ونحن نعتزم بشكل واضح ، تمشيا مع سيامتنا السلمية الشافية المناوئة للأسلحة النووية ، استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وحدها وليس لاستحداث أسلحة نووية . وقد ثبت بالفعل مدق السيادة النووية السلمية التي تنتهجها حكومتنا وصحة نواياها تجاه لا نووية المنطقة ، وذلك بعمليات التفتيش المخصصة العديدة التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبعد عملية التفتيش المخصصة الثالثة ، أتيحت لفريق التفتيش بناء على طلبه ، الفرصة لتفتيش موقعين لم يردا في الإعلان المبدئي . إننا نترجم أقوالنا إلى أفعال ولا نتفوه أبداً بعبارات فارغة .

٢٣/ني/نو

١٠٥-١٠٤

(السيد كيم ، جمهورية
كوريا الديمقراطية)

ومنطل أوفياء للتزاماتنا بصدق معاهدة عدم الانتشار ، ومتبدل ، بفضل ما
نتحلى به من صبر وإخلاص ، قصارى جهدنا لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن لا نووية شبه
الجزيرة الكورية .

A/47/PV.45
104-105

السيد لي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكركم ،
سيدي الرئيس ، على السماح لي في هذه الساعة المتأخرة ، بالتكلم ممارمة لحق الرد .
لقد استمع وفدي بعناية الى الملاحظات المعتادة التي أدلّس بها المتكلّم
السابق على أول العشر على عناصر جديدة او بناءة او عملية تستأهل ان اعلق عليها

وبما ان هذا لم يكن هو الحال ، فلاني لا ارى اي داع للإدلاء بأية تعلیقات
أخرى على ملاحظاته ، ولو حتى لمجرد الاشتباكات في محضر الجلسة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي ان اعتبر ان الجمعية
ترغب في اختتام نظرها في البند ١٤ من جدول الاعمال ؟
تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥